



**أثر عضوية المرأة في مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات
المساهمة السعودية (دراسة تطبيقية)**

**Impact of Women's Membership in the Board of Directors
on the Financial Performance of Saudi Joint-Stock
(An Applied Study) Companies**

إعداد

**لميس جميل باناصر
Lamis Jamel Banasser**

باحثة ماجستير بجامعة الملك عبد العزيز - جدة - السعودية

**أ.د/ نجلاء إبراهيم عبدالرحمن
Dr. Najla Ibrahim Abdulrahman**

استاذة المحاسبة جامعة الملك عبد العزيز - جدة - السعودية

Doi: 10.21608/ajahs.2022.248859

٢٠٢٢ / ٦ / ١٩	استلام البحث
٢٠٢٢ / ٦ / ٢٩	قبول البحث

باناصر ، لميس جميل و عبدالرحمن ، نجلاء إبراهيم (٢٠٢٢). أثر عضوية المرأة في مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية (دراسة تطبيقية). *المجلة العربية للأدب والدراسات الإنسانية*، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والأداب، مصر، مج(٦)، ع(٢٣) يوليو، ٣٧١ – ٤٢٤.

<http://ajahs.journals.ekb.eg>

أثر عضوية المرأة في مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المساهمة
السعودية (دراسة تطبيقية)

المستخلص :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر عضوية المرأة في مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية، وذلك بالتطبيق على عينة من (١٣) شركة مساهمة سعودية خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٩م). وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS V.27). توصلت الدراسة إلى أن الشركات الممثلة لعينة الدراسة شهدت زيادة في نسبة عضوية المرأة في مجلس الإدارة خلال فترة الدراسة، حيث أن نسبة متوسط عضوية المرأة في مجلس الإدارة للشركات محل العينة قفزت من (١.٩٥%) في عام ٢٠١٤م إلى (١٠.٨٦%) في عام ٢٠١٩م. كما أظهرت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعضوية المرأة في مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية مقاساً بمعدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم، مؤشر (Tobin's Q). كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة ذات دلالة إحصائية بين عضوية المرأة في مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات محل الدراسة. وأوصت الدراسة بضرورة التوعية بأهمية التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة في الشركات المساهمة السعودية؛ لما يترتب عليه من إضفاء تنوعاً وتوسعاً في الأفكار وجهات النظر في اجتماعات مجلس الإدارة، وبما يحقق أهداف رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ في تمكين المرأة وتفعيل مساهمتها في التنمية الاقتصادية. كما أوصت بضرورة قيام الجهات المعنية كهيئة السوق المالية ووكالة تمكين المرأة بتنظيم الدورات التدريبية وورش العمل التي تساهم في تأهيل النساء وتزويدهن بالمهارات الأساسية لتولي عضوية ورئاسة مجلس الإدارة في الشركات المساهمة السعودية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، تمكين المرأة، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم، مؤشر (Tobin's Q).

Abstract

This study aimed at identifying the impact of women's membership in the board of directors on the financial performance of Saudi joint-stock companies, by applying to a sample of (13) Saudi joint-stock companies during the period (2014 – 2019). The data were analyzed using (SPSS V.27) Program. The study findings showed that the sample companies witnessed an increase in the percentage of women's membership in the board of directors during the study period. The average percentage of women's membership in the board of directors of the sample companies leaped from (1.95%) in 2014 to

(10.86%) in 2019. The study also showed a statistically significant impact of women's membership in the board of directors on the financial performance of Saudi joint-stock companies, as measured by Return on Assets, Return on Equity, Earning Per Share, and Tobin's Q. Moreover, the findings showed a weak inverse correlation with a statistical significance between women's membership in the board of directors and the financial performance of the sample companies. The study recommends that it is necessary to raise awareness of the importance of gender diversity in the board of directors of Saudi joint-stock companies, which will diversify and expand ideas and perspectives in board meetings, to achieve the goals of Saudi Vision 2030 with regard to empowering women and activating their contribution to economic development. The concerned authorities such as the Capital Market Authority and Women's Empowerment Agency should organize training courses and workshops that contribute to the rehabilitation of women and provide them with the basic skills to assume a membership and chairmanship of the board of directors in Saudi joint-stock companies.

Keywords: Governance, Women's Empowerment, Return on Assets, Return on Equity, Earnings Per Share, Tobin's Q.

الإطار العام للدراسة مشكلة الدراسة

قامت العديد من الدراسات بمحاولة الربط بين عضوية المرأة في مجلس الإدارة وانعكاس ذلك على الأداء المالي للشركات، إلا أن نتائج تلك الدراسات كانت متضاربة، حيث توصلت بعض الدراسات السابقة إلى وجود تأثير إيجابي لعضوية المرأة في مجلس الإدارة على الأداء المالي (Martín-Ugedo & Minguez-Vera, 2014, p157; Mateus & Belhaj, 2016, p583; Green & Homroy, 2018, p14). وعلى النقيض من ذلك، استنتجت دراسات أخرى وجود تأثير سلبي لعضوية المرأة في مجلس الإدارة على الأداء المالي لتلك الشركات (Abdullah & Ismail, 2013, p37; Al-Jedaiah & Kharabsheh & El-Nader, 2019, p84)، في حين لم تجد بعض الدراسات أي أثر لعضوية المرأة في مجلس الإدارة على الأداء المالي (Jaber, 2020, p264; Satria,) (Mahadwartha, & Ernawati, 2020, p474). وبناءً على ما سبق، تأتي هذه الدراسة في محاولة لمعرفة أثر عضوية المرأة في مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية، خاصة في ظل اختلاف نتائج الدراسات السابقة، وندرة

هذه النوعية من الأبحاث على المستوى العربي بصفة عامة، والمستوى المحلي بصفة خاصة، فضلاً عن اختلاف بيئة القوانين والعوامل الاقتصادية والثقافية والسياسية بين المملكة العربية السعودية والدول التي أُجريت بها معظم الدراسات السابقة. وعليه، تم بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: ما هو أثر عضوية المرأة في مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية؟ أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من الناحية العلمية في كونها من المواضيع الحديثة التي تعاني من ندرة بحثية في البيئة العربية، ولم تلق الاهتمام الكافي من قبل الباحثين في المملكة العربية السعودية. لذا ترى الباحثتان أن مناقشة هذا الموضوع سيُمثل إضافة علمية من المتأمل أن تساهم في تعزيز الأدبيات المحاسبية، خاصةً أنها تعبر عن توجه جديد في الدراسات المتعلقة بالمرأة في البيئة السعودية. كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها العملية تماشياً مع الاهتمامات الحالية المتزايدة في المملكة العربية السعودية بشأن تمكين المرأة في سوق العمل، وتعيينها في المراكز القيادية العليا باعتبارها شريكة الرجل في تنمية الوطن على حدٍ سواء. وكذلك انسجاماً مع الجهود المكثفة التي تُبذل من قبل قادة الدولة ومسؤوليها نحو تعزيز الإصلاح الاقتصادي، والارتقاء بمستويات الأداء المالي للشركات والمؤسسات المالية.

ومن المتأمل أن تساهم هذه الدراسة في تعزيز دور المرأة التنموي في المملكة العربية السعودية، وزيادة الوعي المجتمعي بشأن تحقيق التوازن بين الجنسين في مجلس الإدارة بصفة خاصة، وبيئة العمل بصفة عامة.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيسي وهو التعرف على أثر عضوية المرأة في مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية.

فرضيات الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:
يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعضوية المرأة في مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية. وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

١- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعضوية المرأة في مجلس الإدارة على معدل العائد على الأصول للشركات المساهمة السعودية.

٢- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعضوية المرأة في مجلس الإدارة على معدل العائد على حقوق الملكية للشركات المساهمة السعودية.

٣- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعضوية المرأة في مجلس الإدارة على ربحية السهم للشركات المساهمة السعودية.

٤- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعضوية المرأة في مجلس الإدارة على مؤشر (Tobin's Q) للشركات المساهمة السعودية.

الدراسات السابقة

هدفت دراسة **Green & Homroy (2018)** إلى معرفة أثر تمثيل المرأة في عضوية مجلس الإدارة وعضوية لجان مجلس الإدارة ممثلة في لجنة المراجعة ولجنة الترشيحات ولجنة التعويضات على الأداء المالي. وتكونت عينة الدراسة من أفضل ١٠٠ شركة أوروبية من حيث القيمة السوقية خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥م)، حيث تم أخذ العينة من (١١) دولة أوروبية وهي: بلجيكا (٥ شركات)، الدنمارك (٧ شركات)، فرنسا (٢٤ شركة)، ألمانيا (٢١ شركة)، إيطاليا (١٠ شركات)، هولندا (١٣ شركة)، النرويج (٣ شركات)، إسبانيا (١١ شركة)، السويد (٤ شركات)، سويسرا (١٤ شركة)، والمملكة المتحدة (٣٠ شركة). وقد تم قياس الأداء المالي بعدة مقاييس وهي: معدل العائد على الأصول، مؤشر (Tobin's Q)، معدل العائد على حقوق الملكية. وتمثلت المتغيرات الضابطة لنموذج الدراسة في خصائص مجلس الإدارة وهي حجم المجلس واستقلالية المجلس. واستخدمت الدراسة لاختبار الفرضيات وتحقيق هدف الدراسة نموذج انحدار المربعات الصغرى ونموذج انحدار التأثيرات الثابتة. وتوصلت إلى أن تمثيل المرأة في عضوية مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة يرتبط إيجابياً بالأداء المالي، ويزيد من ربحية الشركة. وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة تمثيل المرأة في مجلس الإدارة.

كما هدفت دراسة **عبد الفتاح (٢٠١٩)** إلى التعرف على أثر وجود المرأة في مجلس الإدارة بالشركات المدرجة في الأسواق المالية الإماراتية على أدائها التشغيلي والسوقي. تكونت عينة الدراسة من (١١٨) شركة مساهمة عامة إماراتية خلال الفترة (٢٠١٣ - ٢٠١٧م). وتمثل المتغير المستقل للدراسة في نسبة تمثيل المرأة في مجلس إدارة الشركة، في حين تمثل المتغير التابع في الأداء المالي الذي تم قياسه بمعدل العائد على الأصول، ومؤشر (Tobin's Q). وتضمن نموذج الدراسة عدداً من المتغيرات الضابطة وهي حجم مجلس الإدارة، نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، نسبة الملكية الحكومية، نسبة الملكية المؤسسية، تركيز الملكية، عمر الشركة، وحجم الشركة. وقد اعتمدت الدراسة على نماذج الانحدار الخطي البسيط بطريقة المربعات الصغرى العادية، ونماذج التأثيرات الثابتة لاختبار الفرضيات. وتوصلت إلى وجود تأثير إيجابي لتواجد المرأة في مجلس الإدارة للشركات المدرجة في الأسواق المالية الإماراتية على المستويين التشغيلي والسوقي. ووجود تأثير إيجابي لكل من استقلالية مجلس الإدارة والملكية المؤسسية على علاقة وجود المرأة بمجلس الإدارة على الأداء المالي، بينما لم يتحقق نفس الأثر لكل من تركيز الملكية والملكية الحكومية. وقد أوصت بأهمية تمثيل المرأة في مجلس الإدارة بالشركات الإماراتية، وتفعيل مشاركتها البناءة في سوق العمل الإماراتي وفي كافة القطاعات.

وأيضاً هدفت دراسة **Jaber (2020)** إلى بحث تأثير التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات، وذلك بالتطبيق على (٤٦) شركة

تونسية مدرجة في بورصة تونس، والتي لديها عدد كبير نسبياً من النساء في مجلس إدارتها خلال الفترة (٢٠١٥ - ٢٠١٩م). وقد تم قياس التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة من خلال استخدام متغير يأخذ الرقم واحد عندما تكون هناك امرأة واحدة على الأقل في مجلس الإدارة أو الرقم صفر بخلاف ذلك، بالإضافة إلى نسبة النساء في مجلس الإدارة، ومؤشر (Blau)، ومؤشر (Shannon). وقد تم قياس الأداء المالي للشركات من خلال مؤشر (Tobin's Q). وتضمن نموذج الدراسة عدداً من المتغيرات الضابطة مثل حجم مجلس الإدارة، حجم الشركة، العائد على الأصول، والرافعة المالية. استخدمت الدراسة عدداً من الأساليب الإحصائية مثل نموذج انحدار المربعات الصغرى المزدوج (2SLS). وتوصلت إلى أن التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة ليس له تأثير على الأداء المالي للشركات مقاساً بمؤشر (Tobin's Q). كما أشارت الدراسة إلى أن العدد المحدود من النساء قد أدى إلى تقليل تأثيرهن على الأداء المالي للشركات المدرجة، وأوصت بزيادة عدد النساء في مجلس الإدارة.

وهدف دراسة (Satria et al. (2020 إلى معرفة تأثير التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة ومجلس المفوضين على الأداء المالي للشركات غير المالية المدرجة في بورصة اندونيسيا خلال الفترة (٢٠١٣ - ٢٠١٧م). وتكونت عينة الدراسة من (٢٩١) شركة غير مالية مدرجة في بورصة اندونيسيا. اختارت الدراسة عدد ونسبة النساء في مجلس الإدارة ومجلس المفوضين كمتغيرات مستقلة مدعومة بعدد من المتغيرات الضابطة مثل حجم الشركة والرافعة المالية. كما تم قياس المتغير التابع المتمثل في الأداء المالي بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية. استخدمت الدراسة تحليل الانحدار الخطي المتعدد من خلال برنامج (Eviews8). وتوصلت إلى أن وجود المرأة في مجلس الإدارة ومجلس المفوضين كرقم ونسبة مئوية لم يكن له تأثير على الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية. كما أظهرت نتائج الدراسة أن حجم الشركة يؤثر إيجابياً على الأداء المالي بينما تؤثر الرافعة المالية سلباً على ربحية الشركة. وقد أوصت الدراسة بزيادة نسبة النساء في مجلس الإدارة حيث أن وجود النساء في مجلس الإدارة ما زال قليلاً، وبالتالي لم يكن لهن دور في التأثير على القرارات وربحية الشركات.

كما هدفت دراسة علي وعتش (٢٠٢١) إلى معرفة أثر مشاركة المرأة في مجلس الإدارة على تفعيل دور المجلس في تحقيق أهداف حوكمة الشركات، وذلك للوقوف على مدى جدوى قرار الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية في إلزام الشركات المصرية بأن تضم مجلس إدارتها امرأة واحدة على الأقل. تكونت عينة الدراسة من (٥٢) شركة مصرية غير مالية مقيدة في بورصة الأوراق المالية خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٩م). تمثل المتغير المستقل في مشاركة المرأة في مجلس الإدارة، في حين تمثل المتغير التابع في فعالية مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، والذي

تم قياسه من خلال عدة مؤشرات وهي الأداء المالي للشركة مقاساً بمعدل العائد على الأصول، وجودة الأرباح، والقيمة السوقية، ومقدار الجهد المبذول من قبل مجلس الإدارة ولجنة المراجعة. اعتمدت الدراسة على أساليب التحليل الإحصائي من خلال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وتوصلت إلى عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في جميع المؤشرات السابقة بين مجلس الإدارة ولجنة المراجعة المتنوعة جنسياً ومجلس الإدارة ولجنة المراجعة غير المتنوعة جنسياً في الشركات المصرية، مما يدل على عدم وجود تأثير لمشاركة المرأة سواء في مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة على فعاليتها في تحقيق أهداف حوكمة الشركة. وقد أوصت الدراسة بضرورة مراعاة المؤهلات العلمية والخبرات العملية في مجال الأعمال للنساء المشاركات في عضوية مجلس الإدارة.

إيماناً بأهمية تكامل الدراسات والابحاث العلمية، فإن الدراسة الحالية تُعد امتداداً لجهود الباحثين في هذا المجال، كما تستعين هذه الدراسة بأربع مؤشرات مالية لقياس الأداء المالي في محاولة للوصول إلى نتائج أكثر دقة وشمولية. وتعتبر الدراسة الحالية على حد علم الباحثان من الدراسات الأولى التي تقدم تحليلاً حول أثر عضوية المرأة في مجلس الإدارة على الأداء المالي في المملكة العربية السعودية، لذا تأمل الباحثان أن تساهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات المحاسبية في مجال الدراسة.

الإطار النظري للدراسة

مجلس الإدارة

مفهوم مجلس الإدارة وأهميته

تنوعت المسميات المتعارف عليها لمجلس الإدارة، ومنها مجلس المحافظين، مجلس الحكام، مجلس المديرين، مجلس الأمناء، وقد يُشار إليه اختصاراً باسم المجلس (القصيري ورحاطة، ٢٠١٩، ص١٢). ويعتبر مجلس الإدارة أهم جهاز رقابي داخلي يعمل على الإشراف على الإدارة ومراقبتها لردعها عن أي سلوك انتهازي (Rose, 2007, p404). ويُعرّف أعضاء مجلس الإدارة بأنهم مجموعة من الأشخاص المنتخبين من قبل الجمعية العمومية للمساهمين (زغود، ٢٠١٩، ص٥). ويُراعى عند تكوين مجلس الإدارة حسب لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية أن يتناسب عدد أعضائه مع حجم الشركة وطبيعة نشاطها، على ألا يقل عدد الأعضاء عن ثلاثة ولا يزيد عن أحد عشر عضواً. ويُلزم أن تكون أغلبية المجلس من الأعضاء غير التنفيذيين، وألا يقل عدد أعضائه المستقلين عن عضوين أو عن ثلث أعضاء المجلس، أيهما أكثر (هيئة السوق المالية السعودية، ٢٠١٧، ص٢٢). وهناك عدة مبادئ لضمان مجلس إدارة أكثر فعالية وهي التعيين المناسب للمدراء ومكافأتهم، تحقيق مستوى عالٍ من النزاهة، وامتلاك الوعي والإدراك بالمخاطر المالية وحل المشكلات المالية، والعمل على تحسين وتطوير كفاءة الشركة (Al-Jedaiah et. al., 2019, p19).

تتمثل أهمية مجلس الإدارة باعتباره السلطة المسؤولة عن إدارة الشركة ووضع الأهداف الاستراتيجية لها، وإقرار الخطط والسياسات العامة التي تهيمن على سير العمل، والتأكد من نظام الرقابة الداخلية، وتحديد الأسلوب الأمثل للحكومة، واعتماد السياسات والمعايير المهنية الواجب إتباعها من قبل العاملين بما ينعكس على أدائهم وتصرفاتهم، ولذلك تعد قرارات مجلس الإدارة أحد العوامل المؤثرة على أداء الشركة بما يضمن الحفاظ على أصولها، وتعظيم ثروة مساهميها (السمادوني والعجمي وصالح، ٢٠٢٠، ص ٩٣).

وتُعرف الباحثتان مجلس الإدارة "بأنه أحد أهم الآليات الداخلية لحكومة الشركات، حيث يتكون من مجموعة من الأعضاء الذين يتم انتخابهم من قبل المساهمين لتمثيلهم في إدارة الشركة للقيام بالمهام والمسؤوليات الإدارية والإشرافية والرقابية على عمليات الشركة، بما يضمن تحقيق الصالح العام للشركة ومختلف أصحاب المصلحة".

خصائص مجلس الإدارة

حجم مجلس الإدارة:

يُمثل حجم مجلس الإدارة إجمالي عدد الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين والمستقلين في المجلس (أبو عاقولة والداود، ٢٠١٩، ص ١٧)، ويُعد حجم المجلس من أهم العوامل التي تؤثر على كفاءة وفاعلية المجلس (العلي وتركي، ٢٠١٨، ص ٣١). ولقد تركت لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية للشركات المساهمة حرية تحديد عدد أعضاء مجلس الإدارة بما يتناسب مع حجم الشركة وطبيعة نشاطها، شريطة ألا يقل عدد الأعضاء عن ثلاثة ولا يزيد عن أحد عشر عضواً (غريب، ٢٠١٦، ص ٥٠٣؛ أحمد، ٢٠٢٠، ص ٢١).

وترى الباحثتان أنه لا يوجد حجم مثالي لمجلس الإدارة، فالحجم الملائم يرتبط بنوع نشاط الشركة، وحجمها، وحجم المهام التي توكل إلى أعضاء المجلس للقيام بها؛ حيث إن الشركات التي تكون في حاجة إلى اتخاذ قرارات سريعة تلجأ إلى تكوين مجلس إدارة صغير الحجم لسهولة التواصل والتنسيق بين الأعضاء، في حين تستعين الشركات التي تُفضل مجلس إدارة أكثر فعالية في الرقابة على سلوك الإدارة وعمليات الشركة إلى تكوين مجلس إدارة كبير الحجم للاستفادة من تنوع الخبرات وتعدد المهارات لأعضائه.

استقلالية مجلس الإدارة:

تُمثل الاستقلالية أحد أبرز الخصائص النوعية التي يتمتع بها مجلس الإدارة كآلية رقابية فعالة على عمل إدارة الشركة (يعقوب وبوشرف، ٢٠٢٠، ص ٣١). ويقصد باستقلالية مجلس الإدارة ألا يكون الجزء الأكبر من أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء التنفيذيين (الزعيبي وسويدان، ٢٠١٦، ص ١٤)، حيث اشترطت لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية أن يكون أغلبية مجلس

الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين، وألا يقل عدد أعضاء المجلس المستقلين عن عضوين أو عن ثلث أعضاء المجلس، أيهما أكثر (غريب، ٢٠١٥، ص ١٣٠). ويتم تعيينهم غالباً على أساس تميزهم من حيث الخبرة والكفاءة والشخصية المستقلة التي تكفل لهم تقديم الاستشارات وتحسين جودة النقاشات داخل المجلس، وزيادة الحصول على الموارد (السمادوني والعجمي وصالح، ٢٠٢٠، ص ٩٨).

وترى الباحثان أن وجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة يُعد من الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات التي تساهم في تعزيز كفاءة المجلس، وتحسين جودة عملية اتخاذ القرارات، إلا أن زيادة نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين يُعد سلاحاً ذا حدين، فإما أن يزيد من فاعلية الدور الرقابي والاستشاري لمجلس الإدارة، أو أن يُعطل المجلس في اتخاذ القرارات لقلّة معرفة الأعضاء المستقلين بمجريات عمل الشركة.

ازدواجية دور رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي:

يُعرف رئيس مجلس الإدارة بأنه العضو الذي يختاره أعضاء مجلس الإدارة ليرأس اجتماعات المجلس، ويكون الممثل القانوني للشركة، بينما يُعرف الرئيس التنفيذي بأنه عضو مجلس الإدارة الذي يتسلم زمام الإدارة التنفيذية، ويكون متفرغاً لعمليات الإدارة الفعلية واليومية للشركة (السمادوني والعجمي وصالح، ٢٠٢٠، ص ٩٨).

ويقصد بازدواجية الأدوار الجمع بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي (محمد، ٢٠٢١، ص ١٨)، وبعبارة أخرى تحدث ازدواجية عندما يتم تفويض كلا الدورين إلى شخص واحد في وقت واحد (Ezat, 2019, p48). ويُعد الفصل بين دور رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي من ممارسات الحوكمة الجيدة لكونه يساعد في تحقيق التوازن الملائم بين القوى والسلطة في المجلس، ويحافظ على فعالية الدور الإشرافي والرقابي لمجلس الإدارة في متابعة أعمال الإدارة التنفيذية؛ مما يساهم في تعزيز الأداء المالي والاقتصادي للشركة (المحاميد والرباع، ٢٠١٨، ص ١٤؛ علي، ٢٠١٩، ص ١٣٩). وتجدر الإشارة هنا إلى أن المادة (٢٤) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية نصّت بعدم جواز ازدواجية بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي في الشركة؛ بما في ذلك منصب الرئيس التنفيذي، حتى وإن نص نظام الشركة الأساس على خلاف ذلك (أحمد، ٢٠٢٠، ص ٢٢).

وترى الباحثان أن السلبات المترتبة على ازدواجية دور رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي تفوق الإيجابيات المترتبة عليها، مما يستدعي أهمية أن تنص كافة اللوائح والتشريعات في مختلف الدول على حظر الجمع بين دور رئيس المجلس والرئيس التنفيذي لضمان الاستقلالية وتعزيز فعالية أداء المجلس، وبالتالي تحقيق ممارسات حوكمة أفضل للشركات.

خبرة أعضاء مجلس الإدارة

تعتبر الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة من العوامل المهمة والمؤثرة إيجاباً على تحسين كفاءة وفاعلية أداء المجلس، وتعظيم الميزة التنافسية للشركات. علاوة على ذلك، فإن وجود أعضاء من ذوي الخبرة المالية والمحاسبية في مجلس الإدارة يساعد في تعزيز الرقابة على عملية إعداد التقارير المالية؛ مما يساهم بشكل كبير في تقديم معلومات مالية تتسم بالشفافية والنزاهة (أبو عاقولة والداود، ٢٠١٩، ص ١٩؛ اغنيم والعقاب، ٢٠١٩، ص ١٧). ولقد أكدت لائحة حوكمة الشركات السعودية في المادة (١٨) على ضرورة أن يتوافر في عضو مجلس الإدارة المعرفة المالية والمحاسبية، والمهارات المهنية والقيادية، والخبرات العملية ذات الصلة بأنشطة الشركة الحالية والمستقبلية (هيئة السوق المالية السعودية، ٢٠١٧). وترى الباحثتان أن خبرة أعضاء مجلس الإدارة أحد الخصائص المهمة التي تكسب المجلس قيمة من خلال استغلال الخبرات المتراكمة لأعضائه، ومعرفتهم المتخصصة بالشؤون المالية والمحاسبية، مما يعود على المجلس بالفائدة والمنفعة.

التنوع في مجلس الإدارة

يقصد بالتنوع في مجلس الإدارة أن يتسم أعضاء المجلس بالاختلاف وعدم التجانس من ناحية الجنس، والعمر، والجنسية، والمؤهلات التعليمية، والمهارات، والخلفية الثقافية وغير ذلك، مما قد يساهم في توليد أفكار جديدة وطرح وجهات نظر مختلفة، الأمر الذي ينعكس على كفاءة أداء المجلس (الخداش والوشلي، ٢٠١٩، ص ٤٦٨-٤٦٩).

ومما سبق ترى الباحثتان أن مجلس الإدارة لا بد أن يتمتع بخصائص وسمات معينة بما يتلاءم مع طبيعة نشاط الشركات وحجمها، وبما يحقق الهدف من وجوده؛ والذي يتمثل في الرقابة والإشراف على أعمال الإدارة التنفيذية، وبما يضمن تحسين الأداء المالي للشركات واستمراريتها.

الأداء المالي

مفهوم الأداء المالي وأهميته

عرّف الأداء المالي بأنه يتمثل في قدرة الشركة على تحقيق التوازن المالي، وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها من التزامات، وتحقيق معدل إيرادات جيدة وبتكاليف أقل، وذلك من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات قصيرة وطويلة الأجل من أجل تشكيل الثروة (الأمين وستي، ٢٠٢١، ص ٨٤). ويحظى الأداء المالي باهتمام كبير من قبل الشركات، حيث يُعتبر أداة رقابية هامة لكشف الأخطاء واصلاحها، وتحقيق الرقابة على مصادر الاستثمار والتمويل في الشركات، كما تكمن أهمية الأداء المالي في توفيره مقياساً لمدى نجاح الشركة في تحقيق أهدافها المنشودة، ووقوفه على مدى كفاءة الوحدات والأقسام في القيام بوظائفهم، علاوة عن أهميته في توفير المعلومات اللازمة لأغراض الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات

لمختلف المستويات الإدارية في الشركة (بضياف، شماخي وبخالد، ٢٠١٨، ص ٥٥١؛ الطراونة وأبو طبنجة، ٢٠٢٠، ص ١٩)، فضلاً عن أهميته في تقييم الأنشطة للتأكد من الاستخدام الأمثل للأموال والموارد (المجالي والشاويره، ٢٠١٨، ص ٢٢).

وتُعرّف الباحثان الأداء المالي بأنه "انعكاس لقدرة الشركات على تحقيق أهدافها المرجوة والمخطط لها بكفاءة وفاعلية. إضافةً إلى أن الاداء المالي يُعد الركيزة الأساسية التي تبنى عليها عملية الرقابة والتخطيط لرسم السياسات العامة واتخاذ القرارات الرشيدة".

العوامل المؤثرة على الأداء المالي

يمكن إيضاح أبرز هذه العوامل على النحو التالي:

١- **الهيكل التنظيمي:** ويُقصد به الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات ذات العلاقة بالشركة وأعمالها، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الوظائف الإدارية للشركة وعدد المستويات الإدارية، والانتشار الجغرافي وعدد الفروع وعدد الموظفين. ويُعتبر من العوامل المؤثرة على أداء الشركة من خلال مساهمته في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الصلاحيات والمهام والأنشطة، وتقسيم المسؤوليات والأدوار، وتخصيص الموارد اللازمة لها، بالشكل الذي يساعد الإدارة على اتخاذ القرارات بكفاءة وفاعلية (القضاة والكبيسي، ٢٠١٣، ص ١١).

٢- **حجم الشركة:** ويُقصد به تصنيف الشركة إلى شركة صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم، ويوجد عدة مقاييس لقياس حجم الشركة منها إجمالي الأصول، إجمالي المبيعات، القيمة الدفترية للشركة، القيمة السوقية للشركة (الزاغة وأبو نصار، ٢٠١٥، ص ١٦). ويُعد الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات، إذ أن كبر حجم الشركة قد يُشكل عائقاً لأدائها؛ بحيث تصبح عملية إدارتها أكثر تعقيداً وأداؤها أقل فعالية، وعلى النقيض من ذلك فإن كبر حجم الشركة قد يُساهم في زيادة عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة، مما يُساعد في رفع جودة الأداء المالي للشركة (أبو شمالة، الفار وبدير، ٢٠١٨، ص ٥٣٨).

٣- **عمر الشركة:** يبدأ عمر الشركة منذ وقت تأسيسها (أبو عاقولة والداود، ٢٠١٩، ص ٢٢)، ويختلف تأثيره على الأداء المالي للشركات؛ حيث أثبتت دراسة الطحان ونخال (٢٠٢٠، ص ٥٧٩) أن زيادة عمر الشركة يُساهم في زيادة الخبرة التي تمتلكها مما ينعكس إيجاباً على أدائها. وعلى النقيض، أشارت دراسة المجالي والشاويره (٢٠١٨، ص ٢٣) إلى أن الشركات الأكبر عمراً أقل قدرة على المنافسة كونها أكثر جموداً للتغيرات التي تطرأ على البيئة التنافسية، وأقل حداثة من غيرها من الشركات، مما يؤدي إلى تراجع استثماراتها، وانخفاض أرباحها عبر الزمن.

٤- **حوكمة الشركات:** إن الممارسة الجيدة للحوكمة تساعد الشركات والاقتصاد بشكل عام على دعم الأداء الاقتصادي وجذب الاستثمارات، وتعظيم القدرة التنافسية

للشركات، وذلك من خلال التأكيد على الشفافية في معاملات الشركة، وتحسين مجلس إدارتها بما يضمن سلامة وكفاءة العمل (محمد وصالح، ٢٠١٤، ص ١١١). وعليه، فإن تحسين ممارسات حوكمة الشركات يعتبر من العوامل المؤثرة إيجاباً على أداء الشركات، الأمر الذي يضمن استمرارية الشركات وازدهارها، وزيادة نموها الاقتصادي (شهبان والرمحي، ٢٠١٣، ص ٢٣).

٥- التكنولوجيا: يُقصد بها الأساليب الحديثة والمهارات المستخدمة في الشركة لتحقيق أهدافها المنشودة، حيث تقابل الشركات تحديات تكنولوجية تستلزم التكيف معها لتحسين الأداء وتطويره، كما تؤثر التكنولوجيا على عدة جوانب منها زيادة الأرباح وتخفيض التكاليف وتقليل المخاطر وتعظيم القدرة التنافسية للشركات (بضياف وآخرون، ٢٠١٨، ص ٥٥٢).

٦- المنافسة: تعتبر المنافسة من العوامل المحفزة لتحسين الأداء المالي من خلال تلبية احتياجات العملاء ومتطلباتهم، مما يؤثر على استقرار الشركة وتعظيم أرباحها، وزيادة حصتها السوقية (الطراونة وأبو طبنجة، ٢٠٢٠، ص ٢٣).

٧- عوامل خارجية أخرى: وهي التغييرات الخارجية التي لا تستطيع الإدارة السيطرة عليها، ولكن يمكن توقع نتائجها وبالتالي التخطيط لمحاولة التقليل من تأثيرها على الأداء المالي للشركات، ومن أهم هذه العوامل ما يلي (محمد وتاي الله، ٢٠١٧، ص ١٣٨):

أ- القوانين الحكومية التي تُفرضها الدولة على الشركات، وقوانين السوق.

ب- السياسات المالية والاقتصادية والنقدية المتبعة في كل دولة.

وبناءً على ما سبق، ترى الباحثتان أن تحديد العوامل التي تؤثر على الأداء المالي قد يُساعد بشكل كبير في تحسين أداء الشركات من خلال التحكم بهذه العوامل المؤثرة بما يحقق مصالح الشركة وأدائها، أو من خلال التنبؤ بالنتائج المستقبلية الناتجة عنها، والعمل على الحد من سلبياتها وتعظيم الفوائد الناجمة عنها.

مقاييس الأداء المالي

يقصد بقياس الأداء المالي المراقبة المستمرة لإنجازات الشركة وتسجيلها لمتابعة جوانب سير التقدم نحو الأهداف المحددة (الهياجنة والشواقفة، ٢٠١٣، ص ٣٦).

أ- المقاييس المستندة إلى المحاسبة:

- معدل العائد على الأصول:

معدل العائد على الأصول = صافي الربح بعد الضريبة / متوسط إجمالي

الأصول

وهو يُمثل أحد أهم مقاييس الأداء التشغيلي للشركة، حيث يقيس مدى كفاءة الإدارة في توليد الأرباح عن طريق استخدام أصول الشركة ومواردها المتاحة، مما يدل على وجود فعالية لدى الشركة في إدارة أصولها لتحقيق الأرباح (عبد الفتاح، ٢٠١٩، ص ٣٠٥؛ الخدش والوشلي، ٢٠١٩، ص ٤٧٧؛ Shaheen & Jaradat, 2019).

p159). ويُعتبر هذا المعدل من المقاييس التي يهتم المستثمرون بتحديددها ومن أهم المؤشرات المالية التي تُعبر عن مدى ربحية الشركة (القضاة والكبيسي، ٢٠١٣، ص١٩)، حيث أن ارتفاعه يُعد مؤشراً جيداً على الأداء المالي للشركة (المجالي والشواور، ٢٠١٨، ص٢٣).

- معدل العائد على حقوق الملكية:

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / متوسط إجمالي حقوق الملكية وهو مؤشر مالي يقيس عائد المساهمين من أموالهم المستثمرة في الشركة (الريان، ٢٠٢٠، ص٧٩). ويُعتبر معدل العائد على حقوق الملكية من أهم المؤشرات التي تقيس العلاقة بين العائد والمخاطرة، حيث يتم من خلاله قياس أداء الشركات وممارساتها التي تهدف إلى تحقيق أعلى عوائد ممكنة بأقل مخاطر ممكنة من أجل تحقيق أعلى ربحية، الأمر الذي ينعكس على ثروة المالكين والمساهمين. كما يُستخدم معدل العائد على حقوق الملكية كمقياس لكفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح وخدمة حقوق المالكين، وبالتالي كلما ارتفع معدل العائد على حقوق الملكية كان ذلك مؤشراً جيداً على كفاءة الإدارة، وقدرتها على تحقيق الأرباح (عبيدات، ٢٠١٨، ص٩٤).

- ربحية السهم:

ربحية السهم = الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية / المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية يُعبر هذا المقياس عن نصيب السهم من الأرباح التي حققتها الشركة، حيث يقيس العائد الذي يحققه المساهم العادي على كل سهم يحمله من أسهم الشركة، الأمر الذي يعكس مدى ربحية الشركة والوضع المالي لها (الهباجنة والشواقفة، ٢٠١٣، ص٣٦؛ الغول والمبيضين، ٢٠١٨، ص٣٤)، ويُعد من أهم المصطلحات في سوق الأوراق المالية لما له من أثر على زيادة الطلب على أسهم شركة عن شركة أخرى، ويعتمد عليه المستثمرون والمقرضون لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم (تلجي والغرابية وزريفات، ٢٠١٩، ص٢٦-٢٧).

وعليه، تُعد ربحية السهم من أفضل مقاييس الأداء المالي للشركات، حيث تقدم معلومات مهمة لمستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة (النمرين والدعاس، ٢٠١٩، ص٣٢).

ب- المقياس المستند إلى السوق: مؤشر (Tobin's Q)

مؤشر (Tobin's Q) = (القيمة السوقية لحقوق الملكية + القيمة الدفترية

للأصول - القيمة الدفترية لحقوق الملكية) / القيمة الدفترية للأصول

ظهر هذا المؤشر في عام ١٩٦٩م من قبل العالم "جيمس توبين" باعتباره مؤشراً للتنبؤ بالربحية المستقبلية وأداة لقياس الأداء المالي للشركات، وهو يُمثل نسبة المقارنة بين القيمة السوقية للشركة على القيمة الاستبدالية لأصولها (عودة والتيمي، ٢٠١٤، ص٣٩؛ Terjesen et al., 2015, P454). ويُعبر مؤشر (Tobin's Q)

عن احتمالية النمو في أصول الشركة، ومدى قدرة الإدارة على تنفيذ استراتيجيات الشركة، ويعكس تصورات المستثمرين وإجراءاتهم بشأن حصة الشركة في السوق المالية. ويُنظر إليه على أنه أفضل المقاييس لأداء الشركات بالمقارنة مع المقاييس المستندة إلى المحاسبية. وقد تم تطوير الصيغة التي جاء بها جيمس توبين، وذلك بهدف تبسيط المتطلبات البيانية والجهد الحسابي، وتشير قيمة (Tobin's Q) الأكبر من الواحد الصحيح إلى ارتفاع القيمة السوقية للشركة مقارنةً مع القيمة الدفترية لأصولها من وجهة نظر المجتمع المالي، الأمر الذي يشير إلى أداء الإدارة الجيد، أما في حالة انخفاض قيمة مؤشر عن الواحد الصحيح فإن ذلك يشير إلى عدم كفاءة آليات حوكمة الشركات (عبويني والعمري، ٢٠١٦، ص ٩٠٧؛ أبو شمالة وآخرون، ٢٠١٨، ص ٥٣٧؛ بطاينة وآخرون، ٢٠١٩، ص ١٠٢؛ Pervin & Rashid, 2019, p6).

ويتم حساب القيمة السوقية لحقوق الملكية من خلال المعادلة التالية (العودات والخطيب، ٢٠١٥، ص ١٠؛ علي، ٢٠١٩، ص ١٤٧؛ Singh, 2014, p30):
القيمة السوقية لحقوق الملكية = عدد الأسهم المصدرة × سعر إغلاقها في نهاية العام
وبناءً على ما تم عرضه، ترى الباحثتان أن استخدام أكثر من مقياس للأداء المالي يُساعد على تقييم أداء الشركة وتحليل وضعها المالي بدقة، والتنبؤ بمستقبل الشركة، والحد مبكراً من المشاكل والصعوبات التي قد تواجهها، والمساعدة في اتخاذ القرارات. كما أن استخدام مقاييس الأداء المالي لمقارنة وضع الشركة مع شركة أخرى في نفس القطاع أو مقارنتها مع نفسها في فترات مختلفة يساهم في تحديد اتجاه نمو الشركة ومدى تطورها، ومعرفة مدى كفاءة الإدارة في تحقيق أهدافها.

أثر عضوية المرأة في مجلس الإدارة على الأداء المالي واقع تمكين المرأة في المملكة العربية السعودية

لقد تزايد اهتمام الحكومة السعودية بقضية تمكين المرأة بصورة فاعلة وجادة من خلال تبني العديد من السياسات والإستراتيجيات التي تُعنى بتعزيز دور المرأة وتهيئة البيئة المناسبة لها، وسد الفجوة القائمة بين المرأة والرجل في سوق العمل، وتمكينها من الريادة والنجاح في تبوء المناصب القيادية العليا (زبير، كوداي والقحطاني، ٢٠٢١، ص ١٣٥-١٣٦). ويجدر الإشارة هنا إلى أن تعيين العديد من النساء السعوديات في مناصب قيادية متنوعة على ضوء التحول الوطني في المملكة العربية السعودية قد أثبت وأكد قوة البنية الثقافية والفكرية للعقل النسائي السعودي (الصانع، ٢٠١٩، ص ١٥٥)، وقدرتها على تحقيق الإنجازات والنجاحات المختلفة، كما يُوعَد المستقبل بمزيد من التقدم والإنجازات المتميزة للمرأة السعودية في كافة المجالات والأدوار التنموية التي تستطيع أن تقوم بها بشكل فعال (الميزر، ٢٠١٧، ص ١٤٩). وفي ضوء الإصلاحات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية بشأن تمكين المرأة، ترى الباحثتان أن هذه الخطوات الجادة سيكون لها أثراً إيجابياً في بناء الكوادر

النسائية المؤهلة لشغل عضوية مجلس الإدارة، وبالتالي زيادة نسبة العضوات المؤهلات والأكفاء في مجلس الإدارة، بما يضمن وجود تنوع في الأفكار والرؤى في اجتماعات المجلس، ويدعم المنافسة والابتكار، والذي سينعكس إيجاباً على كفاءة المجلس وفعاليتيه، ومن ثم تحسين الأداء المالي للشركات.

عضوية المرأة في مجلس الإدارة

يُقصد به أن تُشارك المرأة في عضوية مجلس إدارة الشركة على اختلاف طبيعة العضوية؛ كعضو تنفيذي، عضو غير تنفيذي، عضو غير تنفيذي مستقل، وذلك بهدف إيجاد حالة من التنوع في وجهات النظر، وإضافة المزيد من الخبرات والكفاءات للمجلس، وتقليل التحيز، للبحث عن أفضل بدائل اتخاذ القرارات بما يحمي حقوق أصحاب المصالح المختلفة. ويُعد التطبيق الإلزامي لمشاركة المرأة في مجلس الإدارة مؤشراً على اتباع مؤسسات الدولة لسياسات تقدمية لحماية حقوق المرأة ضد التمييز في كافة حقوقها المدنية. كما يمكن أن تقوم الشركات طواعيةً باختيار النساء لعضوية المجلس بناءً على مؤهلاتهم العلمية والمهنية دون وجود مبرر قانوني يلزمهم على ذلك، وهو ما يُعد مؤشراً على رُقي البيئة الثقافية لمنظمات الأعمال، الأمر الذي يسهم في تحسين صورتها الذهنية في المجتمع كمنظمة تدعم التنوع والمساواة بين الجنسين (المجالي والشواور، ٢٠١٨، ص٦؛ محمد، ٢٠٢٠، ص٨-٩). ولقد أعلنت المملكة العربية السعودية في نهاية عام ٢٠٢٠م عن توقيع مذكرة تفاهم مشتركة بين هيئة السوق المالية ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لدعم وتمكين تواجد المرأة في مجلس الإدارة بالشركات المدرجة في سوق المال، وذلك من خلال تدريب النساء المرشحات لعضوية مجلس الإدارة، فضلاً عن تطوير دليل إرشادي للمرأة في مجلس الإدارة، والتوعية بأهمية التنوع في مجلس الإدارة الذي يدعم عملية صنع القرار في اجتماعات المجلس (وكالة الأنباء السعودية، ٢٠٢٠).

وترى الباحثتان أن عملية تمكين المرأة في عضوية مجلس الإدارة نال اهتماماً واسعاً في مختلف دول العالم لأهمية إشراك المرأة في صنع القرارات، وضرورة القضاء على التمييز بين الجنسين في سوق العمل، وتأكيداً لدور المرأة الأساسي كشريكة للرجل في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة.

السمات الشخصية للمرأة وانعكاسها على فعالية مجلس الإدارة

١- الالتزام الوظيفي والأخلاقي:

يعتمد مجلس الإدارة بشكل كبير على الالتزام الوظيفي والسلوك الأخلاقي لأعضاء مجلس الإدارة؛ مما يعزز من جودة القرارات المتخذة. وقد أشارت العديد من الدراسات مثل دراسة الشديقات وبنو أحمد (٢٠١٨، ص١٣)؛ Hili & Affess (2012, p52) إلى أن المرأة أكثر التزاماً بحضور اجتماعات مجلس الإدارة مقارنةً بالرجل، وأكثر اهتماماً بالقضايا الأخلاقية وأكثر حساسية تجاهها، وأقل احتمالاً للانخراط في سلوك العمل غير الأخلاقي كالاختيال والتلاعب في الأرباح، كما أنها

تتبنى قيماً أخلاقية أكبر في قراراتها وفي ممارسة سلطاتها؛ الأمر الذي من شأنه أن يحقق العديد من المنافع للشركة ومجلس إدارتها.

٢- التحفظ والبعد عن المخاطر:

تعتبر المرأة أكثر تحفظاً وأكثر ميلاً لتجنب المخاطر مما يعزز من فعالية المجلس عند أداء مهامه، وخاصة المهام المتعلقة بالرقابة واتخاذ القرارات. ويعد تحفظ عضوات مجلس الإدارة وتجنبهن للمخاطر وخوفهن من التقاضي وفقدان السمعة عاملاً مهماً للحد من السلوك الانتهازي المحتمل للإدارة في التلاعب بالأرباح والتقارير المالية، مما يساهم في تزويد مختلف أصحاب المصلحة بتقارير مالية عالية الجودة (Luo et al., 2017, p141؛ علي وعتش، ٢٠٢١، ص ١٩٠). كما يتجلى اتصاف المرأة بالتحفظ والبعد عن المخاطر في استراتيجيات الاستثمار، حيث تميل المرأة إلى تجنب المخاطر عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، والاحتفاظ بالحسابات الاستثمارية لفترة أطول مما يحقق نسبة أكبر من العوائد (مرقص ومحمد، ٢٠٢٠، ص ٢٦).

٣- الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية:

أشارت بعض الدراسات مثل دراسة محمد (٢٠٢٠، ص ٢٠)؛ Hili & Affess (2012, p52) إلى أن المرأة تُظهر وعياً كبيراً بمعايير المسؤولية الاجتماعية، وتساهم بشكل واضح في ترسيخ البُعد المجتمعي لكافة ممارسات الإدارة، وتقليل الانتهاكات البيئية للشركات، وبالتالي فإن وجود المرأة في مجلس الإدارة يعزز من المسؤولية الاجتماعية للشركات، ويساعد على تحسين جودة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والأنشطة البيئية في التقارير السنوية للشركات. وترى الباحثتان أن فعالية مجلس الإدارة تتوقف بشكل أساسي على كفاءة أعضاء المجلس، وقدرتهم على القيام بالمسؤوليات والواجبات الموكلة إليهم على أكمل وجه. إلا أن الاستفادة من السمات الشخصية للمرأة في مجلس الإدارة وتعزيزها بالمؤهلات والمهارات والخبرات قد يساهم بشكل إيجابي في تحقيق نجاح وفعالية أكبر لمجلس الإدارة وقراراته.

أثر عضوية المرأة في مجلس الإدارة على الأداء المالي

يمكن من الناحية النظرية تفسير العلاقة بين عضوية المرأة في مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات من خلال ربطها بأهم النظريات التي تدعم هذه الدراسة، وذلك على النحو التالي:

نظرية الوكالة

تعد هذه النظرية هي الأكثر استخداماً في تفسير العلاقة بين عضوية المرأة في مجلس الإدارة وأداء الشركات، حيث يُنظر إلى المرأة بشكل عام بأنها الأقرب إلى الاستقلالية كونها لا تنتمي إلى شبكة العلاقات الاجتماعية في عالم الأعمال الذي أُعتد احتكاره من قبل الرجال، كما أنها تجلب غالباً وجهات نظر جديدة وأفكار متنوعة في

اجتماعات مجلس الإدارة (عبد الفتاح، ٢٠١٩، ص ٢٨٧). وعليه، فإن عضوية المرأة في مجلس الإدارة تعمل على تحسين استقلالية المجلس وتعزيز الرقابة والإشراف على المدراء، مما يؤدي إلى خفض تكاليف الوكالة؛ الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تحسين الأداء المالي للشركات (Dankwano and Hassan, 2018, p322).

نظرية أصحاب المصلحة

استناداً إلى هذه النظرية فإن قيام الشركة بتعيين النساء في مجلس إدارتها يُعد من واجباتها ومسؤولياتها تجاه فرع كبير من المتعاملين معها والمتأثرين بها، باعتبار أن النساء بشكل عام يشكلون ما يقارب نصف مجتمعاتهن. بالإضافة إلى أن وجود النساء في مواقع صنع القرار الخاص بالشركة يُساهم بشكل أفضل في فهم احتياجات شريحة كبيرة من العاملات في الشركة والمستهلكات لمنتجاتها، إلى جانب المستفيدات من الشركة في تعاملاتها الخارجية. وعليه، فإن أثر عضوية المرأة في مجلس الإدارة بناءً على نظرية أصحاب المصلحة يتجلى في توثيق روابط الشركة مع بيئتها الخارجية وكافة أصحاب المصلحة (عبد الفتاح، ٢٠١٩، ص ٢٩٠-٢٩١؛ Reguera-Alvarado et al., 2017, p339).

نظرية الاعتماد على الموارد

وفقاً لهذه النظرية، فإن التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة يُعد أحد الأدوات التي تسهل الوصول إلى الموارد الهامة؛ الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق أداء مالي أفضل للشركات، حيث يعتقد البعض أن عضوية المرأة في مجلس الإدارة ستمكّن الشركة من اختراق السوق بفعالية وكفاءة؛ باعتبار المرأة أكثر فهماً لسلوك المستهلكين واحتياجاتهم. كما أن وجود المرأة في مجلس الإدارة يُقابل بثقة المنظمات المجتمعية والجهات الداعمة لحقوق المرأة والاستفادة من خدماتهم، مما يُكسب الشركة شرعية ويعود عليها بالنفع (جمعان، ٢٠١٧، ص ١٣٠؛ عبد الفتاح، ٢٠١٩، ص ٢٨٨؛ Hillman et al., 2007, p944). وعليه، فإن نظرية الاعتماد على الموارد تُعد أكثر النظريات اقناعاً بأهمية عضوية المرأة في مجلس الإدارة وبيان تأثيرها على الأداء المالي للشركات (Herdhayinta, 2014, p25).

نظرية النفسية الاجتماعية

ترى نظرية النفسية الاجتماعية التي تم تقديمها عام ٢٠٠٠م من قبل (Westphal & Milton) أن وجود تنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة قد يتسبب في خلق حاجز اجتماعي بين أعضاء مجلس الإدارة بسبب اختلاف السمات الشخصية بين الجنسين، الأمر الذي قد يؤدي إلى صعوبة التنسيق والتفاهم فيما بينهم، وحدوث النزاعات التي قد تمنع الأعضاء من اتخاذ القرارات في الاجتماعات في الوقت المناسب، مما ينعكس سلباً على مجلس الإدارة وأداء الشركات بشكل عام (زولوم وبقيلة، ٢٠٢١، ص ٣٣؛ Dankwano & Hassan, 2018, p323).

نظرية الرمزية والكتلة الحرجة

نظرية الرمزية يُقصد بها التدليل على رمزية الشيء دون وجود تأثير حقيقي له. ونظراً إلى أن غالبية مجالس الإدارة التي تتصف بالتنوع بين الجنسين تتواجد فيها في أغلب الأحيان امرأة واحدة فقط، فإن ذلك يجعل قدرتها على التأثير وإحداث الفارق ضئيل جداً، مما يُشكل تحدياً كبيراً في تفسير العلاقة بين تواجد المرأة في مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات. أما **نظرية الكتلة الحرجة** فتقوم على جدلية أن وجود امرأة واحدة ضمن مجلس إدارة يهيمن عليه الرجال يجعلها غير قادرة على إبداء رأيها وإحداث فارق في عقلية التفكير الجمعي (عبد الفتاح، ٢٠١٩، ص ٢٩١؛ Torchia, 2011, p302). وعليه، فإن العبرة ليس بتمثيل المرأة في مجلس الإدارة وإنما وجودها بالعدد الكافي لتصبح مؤثرة في عملية اتخاذ القرارات، وهذا ما تؤيده نظرية الكتلة الحرجة (محمود، ٢٠١٧، ص ٦٨٠).

نظرية رأس المال البشري

يعتبر رأس المال البشري بما يتضمنه من خبرات ومهارات ومعرفة ميزة وقيمة فردية للشركة، وبالتالي فإن تأثير التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات يختلف إيجاباً أو سلباً تبعاً للسمات البشرية المتوفرة لأعضاء المجلس (Dankwano & Hassan, 2018, p323). وعليه، يرى أصحاب هذه النظرية ضرورة اختيار أعضاء مجلس الإدارة بناءً على جودة تعليمهم وخبراتهم بدلاً من نوع جنسهم (Herdhayinta, 2014, p26).

وترى الباحثتان أنه على الرغم من أن هذه النظريات لا تتنبأ بشكل واضح ومباشر بطبيعة العلاقة بين عضوية المرأة في مجلس الإدارة والأداء المالي، إلا أنها توفر نظرة عامة يمكن من خلالها محاولة فهم الآثار المترتبة على عضوية المرأة في مجلس الإدارة، وبناء أساس نظري لاختبار فرضيات الدراسة.

الإطار العملي التطبيق للدراسة

تحليل الدراسة التطبيقية

منهاج الدراسة:

يعتمد الجانب التطبيقي للدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة أثر عضوية المرأة في مجلس الإدارة على الأداء المالي لعينة قصدية (غرضية) من الشركات المساهمة السعودية المدرجة في سوق المال السعودي، والبالغ عددها (١٣) شركة. وتم الحصول على بيانات الدراسة من التقارير المالية السنوية للشركات، وتقارير مجلس الإدارة السنوية، والبيانات المفصح عنها من قبل سوق المال السعودي خلال الفترة من عام ٢٠١٤م وحتى عام ٢٠١٩م، والمتاحة في قاعدة بيانات سوق المال السعودي (تداول)، بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية للشركات عينة الدراسة. وتستخدم الدراسة تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار صحة الفرضيات والوصول للدلالات الإحصائية ذات العلاقة، باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم

الاجتماعية (SPSS V.27). ويتكون نموذج الدراسة من متغيرين أحدهما متغير مستقل ويتمثل في عضوية المرأة في مجلس الإدارة، والذي تم قياسه من خلال قسمة عدد النساء العضوات في مجلس الإدارة على إجمالي عدد أعضاء المجلس. بينما يتمثل المتغير التابع في الأداء المالي، والذي تم قياسه بأربعة مؤشرات مالية شائعة وهي معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم ومؤشر (Tobin's Q). كما تم إضافة مجموعة من المتغيرات الضابطة التي تساعد في تدعيم نتائج هذه الدراسة وهي حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، حجم الشركة وعمر الشركة.

ويوضح الجدول التالي رقم (١) إجمالي شركات العينة النهائية موزعة حسب القطاعات المختلفة، وذلك على النحو التالي:

جدول (١) إجمالي شركات العينة النهائية

القطاع	شركات عينة الدراسة
المواد الأساسية	الصناعات الكيماوية الأساسية (بي سي أي)
	معادن
	نماء للكيماويات
	اسمنت السعودية
النقل	بدجت السعودية
السلع طويلة الأجل	مجموعة فنتيحي القابضة
الخدمات الاستهلاكية	هرفي للخدمات الغذائية
الرعاية الصحية	الشركة الوطنية للرعاية الطبية (رعاية)
البنوك	البنك السعودي البريطاني (ساب)
الاستثمار والتمويل	شركة المملكة القابضة
التأمين	المجموعة المتحدة للتأمين التعاوني (أسيج)
	شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني
	شركة عناية السعودية للتأمين التعاوني

المصدر: الباحثان

اختبار صلاحية البيانات لغرض التحليل الإحصائي

للتحقق من مدى تبعية بيانات متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي تم استخدام الأسلوب الإحصائي المتمثل في اختبار (Kolmogorov-Smirnov Test and the Shapiro-Wilk statistic). عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

جدول (٢) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnova			أبعاد الدراسة
قيمة (sig) P.value	درجات الحرية df	إحصائي الاختبار Statistic	قيمة (sig) P.value	درجات الحرية Df	إحصائي الاختبار Statistic	
٠.٧٤٦	٧٨	٠.٩٩٧	٠.٢٠٠	٧٨	٠.٠١٥	معدل العائد على الأصول
٠.٧٥١	٧٨	٠.٩٩٧	٠.٢٠٠	٧٨	٠.٠٠٩	معدل العائد على حقوق الملكية
٠.٧٣٩	٧٨	٠.٩٩٧	٠.٢٠٠	٧٨	٠.٠١٦	ربحية السهم
٠.٦٦٤	٧٨	٠.٩٩٦	٠.٢٠٠	٧٨	٠.٠٢٨	مؤشر Tobin's Q

المصدر: الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS V.27).
 من اختبار Shapiro-Wilk واختبار Kolmogorov-Smirnova Test في الجدول (٢) نجد أن قيم المعنوية p-value لجميع أبعاد الدراسة أكبر من قيمة ($\alpha = 0.05$) في كلا الاختبارين. وهذا يعني أن البيانات لكل بُعد من أبعاد الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.
 لإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

في الجدول رقم (٣) التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة؛ والتي تتمثل في المتغيرات التابعة (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم، مؤشر Tobin's Q)، والمتغير المستقل (عضوية المرأة في مجلس الإدارة)، والمتغيرات الضابطة (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، حجم الشركة، عمر الشركة).

جدول (٣) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

أكبر قيمة	أقل قيمة	فترات الثقة للوسط الحسابي		الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العدد	السنة	المتغيرات
		الحد الأدنى	الحد الأقصى						
.2426	-1.335	.1191	-.0026	.0279	.1007	.0582	13	2014	معدل العائد على الأصول
.2090	-1.728	.1103	-.0093	.0275	.0990	.0505	13	2015	
.2057	-4.142	.1082	-.0738	.0418	.1506	.0172	13	2016	
.1459	-.0381	.0762	.0136	.0144	.0518	.0449	13	2017	
.1441	-.2774	.0900	-.0333	.0283	.1019	.0283	13	2018	
.1236	-.3687	.0881	-.0625	.0346	.1246	.0128	13	2019	
.2426	-.4142	.0594	.0113	.0121	.1067	.0353	78	Total	
.3380	-1.878	.2141	.0202	.0445	.1604	.1171	13	2014	معدل العائد على

المجلة العربية للأدب والدراسات الإنسانية ، مج (٦) - ع (٢٣) يوليو ٢٠٢٢م

.4747	-.2302	.2252	.0083	.0498	.1795	.1168	13	2015	حقوق الملكية
.3415	-1.1972	.2423	-.2246	.1071	.3863	.0088	13	2016	
.2382	-.0889	.1465	.0314	.0264	.0952	.0890	13	2017	
.2269	-.8737	.2016	-.1380	.0779	.2810	.0318	13	2018	
.2118	-1.0385	.1865	-.2009	.0889	.3205	-.007	13	2019	
.4747	-1.1972	.1167	.0021	.0288	.2542	.0594	78	Total	
7.5700	-1.1300	4.1270	.6953	.7875	2.8395	2.411	13	2014	ربحية السهم
8.0700	-1.3000	3.9025	.5391	.7718	2.7829	2.220	13	2015	
7.9000	-6.5100	3.6643	-.6474	.9894	3.5675	1.508	13	2016	
6.2700	-.7300	2.7757	.5329	.5147	1.8557	1.654	13	2017	
4.3900	-9.1800	3.0430	-.9830	.9239	3.3312	1.030	13	2018	
4.9700	-3.6100	2.4434	-.0728	.5774	2.0819	1.185	13	2019	
8.0700	-9.1800	2.2918	1.0449	.3131	2.7651	1.668	78	Total	
14.9100	1.0300	5.2690	.8156	1.022	3.6848	3.042	13	2014	مؤشر Tobin's Q
9.5400	.9900	3.7285	.9961	.6270	2.2608	2.362	13	2015	
3.4800	.9600	2.3229	1.3648	.2199	.7927	1.843	13	2016	
2.5200	.9900	1.8597	1.1987	.1517	.5469	1.529	13	2017	
2.5600	.9400	1.9234	1.2458	.1555	.5607	1.584	13	2018	
3.0500	.8900	2.0850	1.2597	.1894	.6829	1.672	13	2019	
14.9100	.8900	2.4260	1.5856	.2110	1.8636	2.005	78	Total	
.1429	.0000	.0486	-.0095	.0133	.0481	.0195	13	2014	عضوية المرأة في مجلس الإدارة
.1429	.0000	.0486	-.0095	.0133	.0481	.0195	13	2015	
.1667	.0000	.0874	.0084	.0181	.0654	.0479	13	2016	
.1667	.0000	.0778	.0009	.0177	.0637	.0394	13	2017	
.1667	.0000	.1121	.0354	.0176	.0635	.0738	13	2018	
.2500	.0000	.1532	.0639	.0205	.0739	.1086	13	2019	
.2500	.0000	.0666	.0363	.0076	.0671	.0514	78	Total	
11	6	9	8	0	1	8	13	2014	حجم مجلس الإدارة
11	6	9	8	0	1	8	13	2015	
11	6	9	8	0	1	9	13	2016	
11	6	9	7	0	2	8	13	2017	
11	6	9	8	0	1	8	13	2018	
11	6	9	7	0	1	8	13	2019	
11	6	9	8	0	1	8	78	Total	
.7143	.2500	.4746	.3275	.0337	.1217	.4011	13	2014	استقلالية مجلس الإدارة
.8571	.3333	.5106	.3327	.0408	.1471	.4217	13	2015	
.7143	.3333	.5061	.3624	.0330	.1189	.4343	13	2016	
.8571	.3333	.4987	.3298	.0388	.1398	.4143	13	2017	
.8750	.3333	.5235	.3509	.0396	.1428	.4372	13	2018	
1.0000	.2500	.5513	.3336	.0500	.1801	.4425	13	2019	

أثر عضوية المرأة في مجلس الإدارة على الأداء المالي ، لميس باناصر - أ.د/ نجلاء عبدالرحمن

1.0000	.2500	.4565	.3938	.0158	.1392	.4252	78	Total	
25.9600	19.5100	23.1650	20.6381	.5799	2.0907	21.90	13	2014	حجم الشركة
25.9600	19.5400	23.2110	20.7382	.5675	2.0461	21.97	13	2015	
25.9500	19.6100	23.2124	20.7384	.5677	2.0470	21.97	13	2016	
25.9600	19.8800	23.2210	20.7405	.5692	2.0524	21.98	13	2017	
25.8900	19.2600	23.1956	20.6536	.5834	2.1033	21.92	13	2018	
26.3000	19.6600	23.3213	20.7449	.5912	2.1318	22.03	13	2019	
26.3000	19.2600	22.4183	21.5117	.2277	2.0106	21.96	78	Total	
59	2	34	14	5	16	24	13	2014	عمر الشركة
60	3	35	15	5	16	25	13	2015	
61	4	36	16	5	16	26	13	2016	
62	5	37	17	5	16	27	13	2017	
63	6	38	18	5	16	28	13	2018	
64	7	39	19	5	16	29	13	2019	
64	2	30	23	2	16	26	78	Total	

المصدر: الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS V.27).

تبين نتائج التحليل الوصفي في الجدول (٣) ما يلي:

- بالنسبة لمتغير معدل العائد على الأصول نجد أن أكبر قيمة لإجمالي العائد (٢٤.٢٦%) وأقل قيمة (-٤١.٤٢%)، وبلغ إجمالي متوسط العائد على الأصول (٣.٥٣%). ونلاحظ خلال الست سنوات أن أعلى نسبة لمتوسط معدل العائد على الأصول كانت في عام ٢٠١٤م حيث بلغت (٥.٨٢%)، وأقل نسبة لمتوسط معدل العائد على الأصول كانت في عام ٢٠١٩م حيث بلغت (١.٢٨%).

- بالنسبة لمتغير معدل العائد على حقوق الملكية نجد أن أكبر قيمة لإجمالي العائد (٤٧.٤٧%) وأقل قيمة (-١١٩.٧٢%)، وبلغ إجمالي متوسط العائد على حقوق الملكية (٥.٩٤%). ونلاحظ خلال الست سنوات أن أعلى نسبة لمتوسط معدل العائد على حقوق الملكية كانت في عام ٢٠١٤م حيث بلغت (١١.٧١%)، وأقل نسبة لمتوسط معدل العائد على حقوق الملكية كانت في عام ٢٠١٩م حيث بلغت (-٠.٧%).

- بالنسبة لمتغير ربحية السهم نجد أن أكبر قيمة لإجمالي ربحية السهم (٨.٠٧) وأقل قيمة (-٩.١٨)، وبلغ إجمالي متوسط ربحية السهم (١.٦٦٨). ونلاحظ خلال الست سنوات أن أعلى قيمة لمتوسط ربحية السهم كانت في عام ٢٠١٤م حيث بلغت (٢.٤١١)، وأقل قيمة لمتوسط ربحية السهم كانت في عام ٢٠١٨م حيث بلغت (١.٠٣).

- بالنسبة لمتغير مؤشر (Tobin's Q) نجد أن أكبر قيمة لإجمالي المؤشر (١٤.٩١) وأقل قيمة (٠.٨٩)، وبلغ إجمالي متوسط المؤشر (٢.٠٠٥). ونلاحظ خلال الست سنوات أن أعلى قيمة لمتوسط مؤشر (Tobin's Q) كانت في عام

٢٠١٤م حيث بلغت (٣.٠٤٢)، وأقل قيمة لمتوسط مؤشر (Tobin's Q) كانت في عام ٢٠١٧م حيث بلغت (١.٥٢٩).

- بالنسبة لمتغير عضوية المرأة في مجلس الإدارة نجد أن أكبر قيمة إجمالية عضوية المرأة (٢٥.٠%) وأقل قيمة (٠.٠%)، وبلغ إجمالي متوسط عضوية المرأة في مجلس الإدارة (٥.١٤%). ونلاحظ خلال الست سنوات أن أعلى نسبة لمتوسط عضوية المرأة في مجلس الإدارة كانت في عام ٢٠١٩م حيث بلغت (١٠.٨٦%)، وأقل نسبة لمتوسط عضوية المرأة في مجلس الإدارة كانت في عامي ٢٠١٤م، ٢٠١٥م حيث بلغت (١.٩٥%).

- بالنسبة لمتغير حجم مجلس الإدارة نجد أن أكبر قيمة إجمالية حجم مجلس الإدارة (١١ عضو) وأقل قيمة (٦ أعضاء)، وبلغ إجمالي متوسط حجم مجلس الإدارة (٨ أعضاء). ونلاحظ خلال الست سنوات أن أكبر قيمة لمتوسط حجم مجلس الإدارة كانت في عام ٢٠١٦م حيث بلغت (٩ أعضاء)، وأقل قيمة لمتوسط حجم مجلس الإدارة كانت في الخمس سنوات المتبقية حيث بلغت (٨ أعضاء).

- بالنسبة لمتغير استقلالية مجلس الإدارة نجد أن أكبر قيمة إجمالية استقلالية مجلس الإدارة (١٠٠.٠%) وأقل قيمة (٢٥.٠%)، وبلغ إجمالي متوسط استقلالية مجلس الإدارة (٤٢.٥٢%). ونلاحظ خلال الست سنوات أن أعلى نسبة لمتوسط استقلالية مجلس الإدارة كانت في عام ٢٠١٩م حيث بلغت (٤٤.٢٥%)، وأقل نسبة لمتوسط استقلالية مجلس الإدارة كانت في عام ٢٠١٤م حيث بلغت (٤٠.١١%).

- بالنسبة لمتغير حجم الشركة نجد أن أكبر قيمة إجمالية حجم الشركة (٢٦.٣) وأقل قيمة (١٩.٢٦)، وبلغ إجمالي متوسط حجم الشركة (٢١.٩٦). ونلاحظ خلال الست سنوات أن أعلى قيمة لمتوسط حجم الشركة كانت في عام ٢٠١٧م حيث بلغت (٢١.٩٨)، وأقل قيمة لمتوسط حجم الشركة كانت عام ٢٠١٤م حيث بلغت (٢١.٩٠).

- بالنسبة لمتغير عمر الشركة نجد أن أكبر قيمة إجمالية عمر الشركة (٦٤ عام) وأقل قيمة (٢ عام)، وبلغ إجمالي متوسط عمر الشركة (٢٦ عام). ونلاحظ خلال الست سنوات أن أعلى قيمة لمتوسط عمر الشركة كانت في عام ٢٠١٩م حيث بلغت (٢٩ سنة)، وأقل قيمة لمتوسط عمر الشركة كانت في عام ٢٠١٤م حيث بلغت (٢٤ سنة).

- وبصفة عامة نجد أن قيم الخطأ المعياري لجميع المتغيرات صغيرة جداً، وهذا مؤشر ممتاز حيث أنه يدل على أن بيانات العينة قريبة جداً من بيانات المجتمع.

تحليل اختبار الفرضيات

لاختبار صحة فرضيات الدراسة تم إجراء تحليل الارتباط والانحدار للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة في نموذج الدراسة باستخدام حزمة البرامج الإحصائية (SPSS V.27) على النحو التالي:

أثر عضوية المرأة في مجلس الإدارة على الأداء المالي ، لميس باناصر - أ.د/ نجلاء عبدالرحمن

اختبار صحة الفرضية الأولى: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعضوية المرأة في مجلس الإدارة على معدل العائد على الأصول للشركات المساهمة السعودية".
تم اختبار أثر المتغير المستقل (عضوية المرأة في مجلس الإدارة) على المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) في وجود المتغيرات الضابطة (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، حجم الشركة، عمر الشركة)، وذلك باستخدام الأسلوب الإحصائي المتمثل في اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)، ويوضح الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الأولى:

جدول (٤) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الأولى

Durbin - Watson	Part Correlation	التعدد الخطي Collinearity Statistics		F. Test (لنموذج الانحدار)		T. Test (لمعاملات الانحدار)		معامل الانحدار الغير قياسي	المتغير المستقل
		VIF	Toler.	قيمة المعنوية	F	قيمة المعنوية	T		
١.٧٣٩	٠.١٦١-	١.٠١١	٠.٩٨٩	٠.٠٠١>	٤٠.٠٧٥	٠.٠٠١>	٣.٦٢٩-	$B_1 = -0.258$	عضوية المرأة في مجلس الإدارة
	٠.٢٧٧	١.٥٧٢	٠.٦٣٦			٠.٠٠١>	٦.٢٤٣	$B_2 = 0.027$	حجم مجلس الإدارة
	٠.١٤٤-	١.٠٩٦	٠.٩١٣			٠.٠٠١	٣.٢٤٢-	$B_3 = -0.116$	استقلالية مجلس الإدارة
	٠.٠٩٦-	١.١٦٣	٠.٨٦٠			٠.٠٣١	٢.١٦-	$B_4 = -0.005$	حجم الشركة
	٠.٢٨٠	١.٤٤٠	٠.٦٩٥			٠.٠٠١>	٦.٢٩٠	$B_5 = 0.002$	عمر الشركة
						٠.٢٨٨	١.٠٦٢-	$B_6 = -0.065$	المقدار الثابت
معامل الارتباط المتعدد (R) = ٠.٠٦٣٠									
معامل التحديد (R Square) = ٠.٣٩٦									
معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square) = ٠.٣٨٦									

المصدر: الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS V.27).
وبالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (٤) يتضح الآتي:
أ- التحقق من الاشتراطات الخاصة بتحليل الانحدار المتعدد

- للتحقق من التداخل الخطي (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة (المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة الأربعة). فنجد أنه لا يوجد ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة؛ حيث أن (VIF < 10, Tolerance > 0.1) بالنسبة لكل المتغيرات المستقلة.

- وأيضاً التحقق من شرط عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية (serial correlation of residuals). فمن اختبار (Durbin-Watson) نجد أن قيمته تساوي ١.٧٣٩ أي تقريباً ٢.٠ وهذا يعني أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

- وأيضاً التحقق من شرط أن يكون تباين حد الخطأ ثابت (Homoscedasticity Tests). فمن نتائج اختبار (Breusch-Pagan Test) نجد أن قيمة الاختبار تساوي ٥.٧٠٢ والمعنوية (Sig.) = ٠.٣٣٦. فنجد أن نتيجة الاختبار غير معنوي أي نقبل الفرض الصفري، أي ثبات تباين حد الخطأ (Homoscedasticity is present). وبهذا يكون قد تحقق الشرط.

ب- نتائج تحليل الانحدار المتعدد

- يتضح من (اختبار F) أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية على معدل العائد على الأصول، حيث أن قيمة اختبار " F " تساوي (٤٠.٠٧٥)، وهي دالة إحصائياً حيث أن قيمة معنوية الاختبار > ٠.٠٠١، مما يدل على جودة نموذج الانحدار المتعلق بتأثير العوامل المستقلة على معدل العائد على الأصول كمتغير تابع، وأنه يمكن الاعتماد عليه.

- ونجد أن قيمة معامل التحديد (R^2) للعوامل المستقلة ككل = ٠.٣٩٦ (وهي معنوية ودالة إحصائياً وذلك من اختبار F)، أي أن المتغيرات المستقلة ككل (المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة الأربعة) فسرت تقريباً ٤٠.٠٪ من التغيرات التي تحدث في معدل العائد على الأصول. وأيضاً نجد أن قيمة معامل التحديد المعدل = ٠.٣٨٦ (وهي معنوية ودالة إحصائياً)، أي أن المتغيرات المستقلة المعنوية فسرت تقريباً ٤٠.٠٪ من التغيرات التي تحدث في معدل العائد على الأصول.

- ومن نتائج الارتباط الشبه جزئي (Part Correlation) سيتم حساب تأثير كل متغير مستقل منفرداً (أي بعد حذف أثر المتغيرات المستقلة الأخرى منه) على المتغير التابع. فنجد أن متغير عضوية المرأة في مجلس الإدارة يؤثر منفرداً بنسبة ٢.٦% على معدل العائد على الأصول (وهو معنوي ودال إحصائياً). ومتغير حجم مجلس الإدارة يؤثر منفرداً بنسبة ٧.٦٧% على معدل العائد على الأصول (وهو معنوي ودال إحصائياً). ومتغير استقلالية مجلس الإدارة يؤثر منفرداً بنسبة ٢.٠٧% على معدل العائد على الأصول (وهو معنوي ودال إحصائياً). ومتغير حجم الشركة يؤثر منفرداً تقريباً بنسبة ١.٠٠% على معدل العائد على الأصول (وهو معنوي ودال إحصائياً). وأخيراً متغير عمر الشركة يؤثر منفرداً بنسبة ٧.٨٤% على معدل العائد

على الأصول (وهو معنوي ودال إحصائياً) ونجد أنه العامل الذي له أكبر تأثير على معدل العائد على الأصول.

- ونجد أن معامل الانحدار B_1 للمتغير المستقل (عضوية المرأة في مجلس الإدارة) = - ٠.٢٥٨ ، وهو معنوي وقيمة المعنوية له > ٠.٠٠١ ، وإشارته السالبة تشير إلى ارتباطه العكسي مع معدل العائد على الأصول، وأنه كلما زادت عضوية المرأة في مجلس الإدارة بقيمة واحدة قل معدل العائد على الأصول بمقدار ٢٥.٨%.

- وأن معامل الانحدار B_2 للمتغير الضابط (حجم مجلس الإدارة) = ٠.٠٢٧ ، وهو معنوي وقيمة المعنوية له > ٠.٠٠١ ، وإشارته الموجبة تشير إلى ارتباطه الإيجابي مع معدل العائد على الأصول، وأنه كلما زاد حجم مجلس الإدارة بقيمة واحدة زاد معدل العائد على الأصول بمقدار ٢.٧%.

- وأن معامل الانحدار B_3 للمتغير الضابط (استقلالية مجلس الإدارة) = - ٠.١١٦ ، وهو معنوي وقيمة المعنوية له > ٠.٠٥ ، وإشارته السالبة تشير إلى ارتباطه العكسي مع معدل العائد على الأصول، وأنه كلما زادت استقلالية مجلس الإدارة بقيمة واحدة قل معدل العائد على الأصول بمقدار ١١.٦%.

- وأن معامل الانحدار B_4 للمتغير الضابط (حجم الشركة) = - ٠.٠٠٥ ، وهو معنوي وقيمة المعنوية له > ٠.٠٥ ، وإشارته السالبة تشير إلى ارتباطه العكسي مع معدل العائد على الأصول، وأنه كلما زاد حجم الشركة بقيمة واحدة قل معدل العائد على الأصول بمقدار ٠.٥%.

- وأن معامل الانحدار B_5 للمتغير الضابط (عمر الشركة) = ٠.٠٠٢ ، وهو معنوي وقيمة المعنوية له > ٠.٠٠١ ، وإشارته الموجبة تشير إلى ارتباطه الإيجابي مع معدل العائد على الأصول، وأنه كلما زاد عمر الشركة بعام واحد زاد معدل العائد على الأصول بمقدار ٠.٢%.

- وبالنظر إلى قيم $|T|$ نستطيع أن نحدد الأهمية النسبية للمتغيرات بالنسبة لتأثيرها على المتغير التابع، فنجد أن عمر الشركة هو الأكثر أهمية وتأثيراً على معدل العائد على الأصول حيث أن قيمة $|T|$ له = ٦.٢٩ . يليه في الأهمية حجم مجلس الإدارة حيث أن قيمة $|T|$ له = ٦.٢٤ . يليه عضوية المرأة في مجلس الإدارة حيث أن قيمة $|T|$ له = ٣.٦٣ . ثم يليه في الأهمية استقلالية مجلس الإدارة حيث أن قيمة $|T|$ له = ٣.٢٤ . وأخيراً نجد أن الأقل أهمية وتأثيراً على معدل العائد على الأصول هو حجم الشركة حيث أن قيمة $|T|$ له = ٢.١٦ .

وتكون معادلة الانحدار كالاتي:

معدل العائد على الأصول (المتنبأ به) = - ٠.٠٦٥ - ٠.٢٥٨ × عضوية المرأة في مجلس الإدارة + ٠.٠٢٧ × حجم مجلس الإدارة - ٠.١١٦ × استقلالية مجلس الإدارة - ٠.٠٠٥ × حجم الشركة + ٠.٠٠٢ × عمر الشركة.

اختبار صحة الفرضية الثانية:

الفرضية الثانية للدراسة وهي "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعضوية المرأة في مجلس الإدارة على معدل العائد على حقوق الملكية للشركات المساهمة السعودية".

وسيتم فيه اختبار أثر المتغير المستقل (عضوية المرأة في مجلس الإدارة) على المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) في وجود المتغيرات الضابطة (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، حجم الشركة، عمر الشركة)، وذلك باستخدام الأسلوب الإحصائي المتمثل في اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)، ويوضح الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الثانية:

جدول (٥) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الثانية

Durbin - Watson	Part Correlation	التعدد الخطي Collinearity Statistics		F. Test (لنموذج الانحدار)		T. Test (لمعاملات الانحدار)		معامل الانحدار الغير قياسي	المتغير المستقل
		VIF	Toler.	قيمة المعنوية	F	قيمة المعنوية	T		
١.٧٧١	٠.٢١٩-	١.٠١١	٠.٩٨٩	٠.٠٠١>	٢٣.٣٧٢	٠.٠٠١>	٤.٤٩٦-	$B_1 = 0.832-$	عضوية المرأة في مجلس الإدارة
	٠.٢٧٧	١.٥٧٢	٠.٦٣٦			٠.٠٠١>	٥.٦٨٦	$B_2 = 0.063$	حجم مجلس الإدارة
	٠.٠٩٨-	١.٠٩٦	٠.٩١٣			٠.٠٤٥	٢.٠٠٥-	$B_3 = 0.186-$	استقلالية مجلس الإدارة
	٠.٠٤٠	١.١٦٣	٠.٨٦٠			٠.٤١٥	٠.٨١٦	$B_4 = 0.005$	حجم الشركة
	٠.٠٩٨	١.٤٤٠	٠.٦٩٥			٠.٠٤٥	٢.٠١٢	$B_5 = 0.002$	عمر الشركة
						٠.٠٠١	٣.٢٦٢-	$B_6 = 0.019-$	المقدار الثابت
معامل الارتباط المتعدد (R) = ٠.٥٢٦									
معامل التحديد (R Square) = ٠.٢٧٦									
معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square) = ٠.٢٦٥									

المصدر: الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS V.27).
وبالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (٥) يتضح الآتي:

- أ- التحقق من الاشتراطات الخاصة بتحليل الانحدار المتعدد
- للتحقق من التداخل الخطي (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة (المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة الأربعة). فنجد أنه لا يوجد ارتباط خطي

متعدد بين المتغيرات المستقلة؛ حيث أن ($VIF < 10$, Tolerance > 0.1) بالنسبة لكل المتغيرات المستقلة.

- وأيضاً التحقق من شرط عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية (serial correlation of residuals). فمن اختبار (Durbin-Watson) نجد أن قيمته تساوي ١.٧٧١ أي تقريباً ٢.٠ وهذا يعني أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

- وأيضاً التحقق من شرط أن يكون تباين حد الخطأ ثابت (Homoscedasticity Tests). فمن نتائج اختبار (Breusch-Pagan Test) نجد أن قيمة الاختبار = ٦.٨٠٩ والمعنوية ($Sig.$) = 0.235. فنجد أن نتيجة الاختبار غير معنوي أي نقبل الفرض الصفري، أي ثبات تباين حد الخطأ (Homoscedasticity is present). وبهذا يكون قد تحقق الشرط.

ب- نتائج تحليل الانحدار المتعدد

- أن قيمة اختبار " F " تساوي (٢٣.٣٧٢)، وهي دالة إحصائياً حيث أن قيمة معنوية الاختبار > 0.001 ، مما يدل على جودة نموذج الانحدار المتعلق بتأثير العوامل المستقلة على معدل العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع، وأنه يمكن الاعتماد عليه.

- ونجد أن قيمة معامل التحديد (R^2) للعوامل المستقلة ككل = ٠.٢٧٦ (وهي معنوية ودالة إحصائياً وذلك من اختبار F)، أي أن المتغيرات المستقلة ككل (المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة الأربعة) فسرت ٢٧.٦٪ من التغيرات التي تحدث في معدل العائد على حقوق الملكية. وأيضاً نجد أن قيمة معامل التحديد المعدل = ٠.٢٦٥ (وهي معنوية ودالة إحصائياً)، أي أن المتغيرات المستقلة المعنوية فسرت ٢٦.٥٪ من التغيرات التي تحدث في معدل العائد على حقوق الملكية.

- ومن نتائج الارتباط الشبه جزئي (Part Correlation) سيتم حساب تأثير كل متغير مستقل منفرداً (أي بعد حذف أثر المتغيرات المستقلة الأخرى منه) على المتغير التابع. فنجد أن متغير عضوية المرأة في مجلس الإدارة يؤثر منفرداً بنسبة ٤.٨٠٪ على معدل العائد على حقوق الملكية (وهو معنوي ودال إحصائياً). ومتغير حجم مجلس الإدارة يؤثر منفرداً بنسبة ٧.٦٧٪ على معدل العائد على حقوق الملكية (وهو معنوي ودال إحصائياً). ومتغير استقلالية مجلس الإدارة يؤثر منفرداً تقريباً بنسبة ١.٠٠٪ على معدل العائد على الأصول (وهو معنوي ودال إحصائياً). ومتغير حجم الشركة يؤثر منفرداً بنسبة ٠.١٦٪ على التابع وهو تأثير ضعيف جداً (وغير معنوي). وأخيراً متغير عمر الشركة يؤثر منفرداً تقريباً بنسبة ١.٠٠٪ على معدل العائد على الأصول (وهو معنوي ودال إحصائياً). ونجد أن حجم مجلس الإدارة هو الذي له أكبر تأثير على معدل العائد على حقوق الملكية.

- ونجد أن معامل الانحدار B_1 للمتغير المستقل (عضوية المرأة في مجلس الإدارة) = - ٠.٨٣٢، وهو معنوي وقيمة المعنوية له > ٠.٠٠١ ، وإشارته السالبة تشير إلى ارتباطه العكسي مع معدل العائد على حقوق الملكية، وأنه كلما زادت عضوية المرأة في مجلس الإدارة بقيمة واحدة قل معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار ٠.٨٣٢٪.

- وأن معامل الانحدار B_2 للمتغير الضابط (حجم مجلس الإدارة) = ٠.٠٦٣، وهو معنوي وقيمة المعنوية له > ٠.٠٠١ ، وإشارته الموجبة تشير إلى ارتباطه الإيجابي مع معدل العائد على حقوق الملكية، وأنه كلما زاد حجم مجلس الإدارة بقيمة واحدة زاد معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار ٠.٠٦٣٪.

- وأن معامل الانحدار B_3 للمتغير الضابط (استقلالية مجلس الإدارة) = - ٠.١٨٦، وهو معنوي وقيمة المعنوية له > ٠.٠٥ ، وإشارته السالبة تشير إلى ارتباطه العكسي مع معدل العائد على حقوق الملكية، وأنه كلما زادت استقلالية مجلس الإدارة بقيمة واحدة قل معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار ٠.١٨٦٪.

- وأن معامل الانحدار B_4 للمتغير الضابط (حجم الشركة) = ٠.٠٠٥، وهو غير معنوي حيث أن قيمة المعنوية له = ٠.٤١٥ وهي أكبر من $(\alpha = ٠.٠٥)$.

- وأن معامل الانحدار B_5 للمتغير الضابط (عمر الشركة) = ٠.٠٠٢، وهو معنوي وقيمة المعنوية له > ٠.٠٥ ، وإشارته الموجبة تشير إلى ارتباطه الإيجابي مع معدل العائد على حقوق الملكية، وأنه كلما زاد عمر الشركة بعام واحد زاد معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار ٠.٠٢٪.

- وبالنظر إلى قيم $|T|$ نستطيع أن نحدد الأهمية النسبية للمتغيرات بالنسبة لتأثيرها على المتغير التابع، فنجد أن حجم مجلس الإدارة هو الأكثر أهمية وتأثيراً على معدل العائد على حقوق الملكية حيث أن قيمة $|T|$ له = ٥.٦٨٦. يليه في الأهمية عضوية المرأة في مجلس الإدارة حيث أن قيمة $|T|$ له = ٤.٤٩٦. ثم يليها عمر الشركة حيث أن قيمة $|T|$ له = ٢.٠١٢. ويليه في الأهمية استقلالية مجلس الإدارة حيث أن قيمة $|T|$ له = ٢.٠٠٥. وأخيراً نجد أن الأقل أهمية وتأثيراً على معدل العائد على حقوق الملكية هو حجم الشركة حيث أن قيمة $|T|$ له = ٠.٨١٦ ولكنه غير معنوي.

وتكون معادلة الانحدار كالاتي:

معدل العائد على حقوق الملكية (المتنبأ به) = - ٠.٥١٩ - ٠.٨٣٢ × عضوية المرأة في مجلس الإدارة + ٠.٠٦٣ × حجم مجلس الإدارة - ٠.١٨٦ × استقلالية مجلس الإدارة + ٠.٠٠٥ × حجم الشركة + ٠.٠٠٢ × عمر الشركة.

اختبار صحة الفرضية الثالثة:

الفرضية الثالثة للدراسة هي "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعضوية المرأة في مجلس الإدارة على ربحية السهم للشركات المساهمة السعودية".

أثر عضوية المرأة في مجلس الإدارة على الأداء المالي ، لميس باناصر - أ.د/ نجلاء عبدالرحمن

وسيتم فيه اختبار أثر المتغير المستقل (عضوية المرأة في مجلس الإدارة) على المتغير التابع (ربحية السهم) في وجود المتغيرات الضابطة (حجم مجلس الإدارة الشركة، نسبة استقلالية مجلس الإدارة، حجم الشركة، عمر الشركة)، وذلك باستخدام الأسلوب الإحصائي المتمثل في اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)، ويوضح الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الثالثة:

جدول (٦) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الثالثة

Durbin-Watson	Part Correlation	التعدد الخطي Collinearity Statistics		F. Test (لنموذج الانحدار)		T. Test (لمعاملات الانحدار)		معامل الانحدار الغير قياسي	المتغير المستقل
		VIF	Toler.	قيمة المعنوية	F	قيمة المعنوية	T		
١.٨٢٩	٠.٢٥٢-	١.٠١١	٠.٩٨٩	٠.٠٠١>	٢٨.٩٧٩	٠.٠٠١>	٥.٣٥٠-	$B_1 = ١٠.٤٣-$	عضوية المرأة في مجلس الإدارة
	٠.٢٥٤	١.٥٧٢	٠.٦٣٦			٠.٠٠١>	٥.٤٠٠	$B_2 = ٠.٦٣٥$	حجم مجلس الإدارة
	٠.١٤٢-	١.٠٩٦	٠.٩١٣			٠.٠٠٣	٣.٠٢١-	$B_3 = ٢.٩٥٨-$	استقلالية مجلس الإدارة
	٠.٠٦٣	١.١٦٣	٠.٨٦٠			٠.١٨١	١.٣٤٢	$B_4 = ٠.٠٩٤$	حجم الشركة
	٠.١٣٠	١.٤٤٠	٠.٦٩٥			٠.٠٠٦	٢.٧٦٠	$B_5 = ٠.٠٢٧$	عمر الشركة
						٠.٠٠٦	٢.٧٦٤-	$B_6 = ٤.٦٣٠-$	المقدار الثابت
معامل الارتباط المتعدد (R) = ٠.٥٦٧									
معامل التحديد (R Square) = ٠.٣٢١									
معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square) = ٠.٣١٠									

المصدر: الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS V.27).

وبالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (٦) يتضح الآتي:

أ- التحقق من الاشتراطات الخاصة بتحليل الانحدار المتعدد:

- للتحقق من التداخل الخطي (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة (المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة الأربعة). فنجد أنه لا يوجد ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة؛ حيث أن ($VIF < 10$, Tolerance > 0.1) بالنسبة لكل المتغيرات المستقلة.

- وأيضاً التحقق من شرط عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية (serial correlation of residuals). فمن اختبار (Durbin-Watson) نجد أن قيمته = ١.٨٢٩ يساوي ٢.٠ وهذا يعني أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

- وأيضاً التحقق من شرط أن يكون تباين حد الخطأ ثابت (Homoscedasticity Tests). فمن نتائج اختبار (Breusch-Pagan Test) نجد أن قيمة الاختبار = ٧.٠١٦ والمعنوية (Sig.) = ٠.٢١٩. فنجد أن نتيجة الاختبار غير معنوي أي نقبل الفرض الصفري، أي ثبات تباين حد الخطأ (Homoscedasticity is present). وبهذا يكون قد تحقق الشرط.

ب- نتائج تحليل الانحدار المتعدد:

- يتضح من (اختبار F) أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية على معدل العائد على حقوق الملكية، حيث أن قيمة اختبار " F " تساوي (٢٨.٩٧٩)، وهي دالة إحصائياً حيث أن قيمة معنوية الاختبار > ٠.٠٠١ ، مما يدل على جودة نموذج الانحدار المتعلق بتأثير العوامل المستقلة على ربحية السهم كمتغير تابع، وأنه يمكن الاعتماد عليه.

- ونجد أن قيمة معامل التحديد (R^2) للعوامل المستقلة ككل = ٠.٣٢١ (وهي معنوية ودالة إحصائياً وذلك من اختبار F)، أي أن المتغيرات المستقلة ككل (المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة الأربعة) فسرت ٣٢.١٪ من التغيرات التي تحدث في ربحية السهم. وأيضاً نجد أن قيمة معامل التحديد المعدل = ٠.٣١٠ (وهي معنوية ودالة إحصائياً)، أي أن المتغيرات المستقلة المعنوية فسرت ٣١.٠٪ من التغيرات التي تحدث في معدل ربحية السهم.

- ومن نتائج الارتباط الشبه جزئي (Part Correlation) سيتم حساب تأثير كل متغير مستقل منفرداً (أي بعد حذف أثر المتغيرات المستقلة الأخرى منه) على المتغير التابع. فنجد أن متغير عضوية المرأة في مجلس الإدارة يؤثر منفرداً بنسبة ٦.٣٥٪ على ربحية السهم (وهو معنوي ودال إحصائياً). ومتغير حجم مجلس الإدارة يؤثر منفرداً بنسبة ٦.٤٥٪ على ربحية السهم (وهو معنوي ودال إحصائياً). ومتغير استقلالية مجلس الإدارة يؤثر منفرداً تقريباً بنسبة ٢.٠٢٪ على ربحية السهم (وهو معنوي ودال إحصائياً). ومتغير حجم الشركة يؤثر منفرداً بنسبة ٠.٤٠٪ على التابع وهو تأثير ضعيف جداً (وغير معنوي). وفي النهاية متغير عمر الشركة يؤثر منفرداً تقريباً بنسبة ١.٦٩٪ على ربحية السهم (وهو معنوي ودال إحصائياً). ونجد أن حجم مجلس الإدارة هو الذي له أكبر تأثير على ربحية السهم.

- ونجد أن معامل الانحدار B_1 للمتغير المستقل (عضوية المرأة في مجلس الإدارة) = - ١٠.٤٣، وهو معنوي وقيمة المعنوية له > ٠.٠٠١ ، وإشارته السالبة تشير إلى ارتباطه العكسي مع ربحية السهم، وأنه كلما زادت نسبة عضوية المرأة في مجلس الإدارة بقيمة واحدة قلت ربحية السهم بمقدار ١٠.٤٣.

- وأن معامل الانحدار B_2 للمتغير الضابط (حجم مجلس الإدارة) = ٠.٦٣٥، وهو معنوي وقيمة المعنوية له > ٠.٠٠١ ، وإشارته الموجبة تشير إلى ارتباطه الإيجابي مع ربحية السهم، وأنه كلما زاد حجم مجلس الإدارة بقيمة واحدة زادت ربحية السهم بمقدار ٠.٦٣٥.

- وأن معامل الانحدار B_3 للمتغير الضابط (استقلالية مجلس الإدارة) = - ٢.٩٥٨ ، وهو معنوي وقيمة المعنوية له > ٠.٠٥ ، وإشارته السالبة تشير إلى ارتباطه العكسي مع ربحية السهم، وأنه كلما زادت نسبة استقلالية مجلس الإدارة بقيمة واحدة قلت ربحية السهم بمقدار ٢.٩٥٨ .

- وأن معامل الانحدار B_4 للمتغير الضابط (حجم الشركة) = ٠.٠٩٤ ، وهو غير معنوي حيث أن قيمة المعنوية له = ٠.١٨١ وهي أكبر من $(\alpha = ٠.٠٥)$.

- وأن معامل الانحدار B_5 للمتغير الضابط (عمر الشركة) = ٠.٠٢٧ ، وهو معنوي وقيمة المعنوية له > ٠.٠٥ ، وإشارته الموجبة تشير إلى ارتباطه الإيجابي مع ربحية السهم، وأنه كلما زاد عمر الشركة بعام واحد زادت ربحية السهم بمقدار ٠.٠٢٧ .

- وبالنظر إلى قيم $|T|$ نستطيع أن نحدد الأهمية النسبية للمتغيرات بالنسبة لتأثيرها على المتغير التابع، فنجد أن حجم مجلس الإدارة هو الأكثر أهمية وتأثيراً على ربحية السهم حيث أن قيمة $|T|$ له = ٥.٤٠٠ . يليها في الأهمية عضوية المرأة في مجلس الإدارة حيث أن قيمة $|T|$ له = ٥.٣٥٠ . يليها في الأهمية استقلالية مجلس الإدارة حيث أن قيمة $|T|$ له = ٣.٠٢١ . يليها في الأهمية عمر الشركة حيث أن قيمة $|T|$ له = ٢.٧٦٠ . وأخيراً نجد أن الأقل أهمية وتأثيراً على ربحية السهم هو حجم الشركة حيث أن قيمة $|T|$ له = ١.٣٤٢ ولكنه غير معنوي.

وتكون معادلة الانحدار كالاتي:

ربحية السهم (المتنبأ به) = ٤.٦٣٠ - ١٠.٤٣ × عضوية المرأة في مجلس الإدارة + ٠.٦٣٥ × حجم مجلس الإدارة - ٢.٩٥٨ × استقلالية مجلس الإدارة + ٠.٠٩٤ × حجم الشركة + ٠.٠٢٧ × عمر الشركة.

اختبار صحة الفرضية الرابعة:

الفرضية الرابعة للدراسة وهي "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعضوية المرأة في مجلس الإدارة على مؤشر (Tobin's Q) للشركات المساهمة السعودية".

وسيتم فيه اختبار أثر المتغير المستقل (عضوية المرأة في مجلس الإدارة) على المتغير التابع (مؤشر Tobin's Q) في وجود المتغيرات الضابطة (حجم مجلس الإدارة، نسبة استقلالية مجلس الإدارة، حجم الشركة، عمر الشركة)، وذلك باستخدام الأسلوب الإحصائي المتمثل في اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)، ويوضح الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الرابعة:

جدول (٧) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الرابعة

Durbin - Watson	Part Correlation	التعدد الخطي Collinearity Statistics		F. Test (النموذج الانحدار)		T. Test (لمعاملات الانحدار)		معامل الانحدار الغير قياسي	المتغير المستقل
		VIF	Toler.	قيمة المعنوية	F	قيمة المعنوية	T		
١.٨١٦	٠.١٤٥-	١.٠١١	٠.٩٨٩	٠.٠٠١ >	١١.٧٠٨	٠.٠٠٦	٢.٧٦٧-	$B_1 = ٤.٠٤٥-$	عضوية المرأة في مجلس الإدارة
	٠.٠٦٦-	١.٥٧٢	٠.٦٣٦			٠.٢٠٩	١.٢٥٨-	$B_2 = ٠.١١١-$	حجم مجلس الإدارة
	٠.١٤١-	١.٠٩٦	٠.٩١٣			٠.٠٠٧	٢.٦٩٣-	$B_3 = ١.٩٧٧-$	استقلالية مجلس الإدارة
	٠.٢٨٢-	١.١٦٣	٠.٨٦٠			٠.٠٠١ >	٥.٣٨٥-	$B_4 = ٠.٢٨٢-$	حجم الشركة
	٠.٠٨٣-	١.٤٤٠	٠.٦٩٥			٠.١١٤	١.٥٨٦-	$B_5 = ٠.٠١٢-$	عمر الشركة
						٠.٠٠١ >	٨.٣٤٨	$B_6 = ١٠.٤٨٢$	المقدار الثابت
معامل الارتباط المتعدد (R) = ٠.٤٠١									
معامل التحديد (R Square) = ٠.١٦١									
معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square) = ٠.١٤٧									

المصدر: الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS V.27).

وبالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (٧) يتضح الآتي:

أ- التحقق من الاشتراطات الخاصة بتحليل الانحدار المتعدد:

- للتحقق من التداخل الخطي (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة (المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة الأربعة). فنجد أنه لا يوجد ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة؛ حيث أن (VIF < 10, Tolerance > 0.1) بالنسبة لكل المتغيرات المستقلة.

- وأيضاً للتحقق من شرط عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية (serial correlation of residuals). فمن اختبار (Durbin-Watson) نجد أن قيمته = ١.٨١٦ تقريباً يساوي ٢.٠ وهذا يعني أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

- وأيضاً للتحقق من شرط أن يكون تباين حد الخطأ ثابت (Homoscedasticity Tests). فمن نتائج اختبار (Breusch-Pagan Test) نجد أن قيمة الاختبار = ٨.٥٠٩ والمعنوية (Sig.) = ٠.١٣٠. فنجد أن نتيجة الاختبار غير معنوي أي نقبل الفرض الصفري، أي ثبات تباين حد الخطأ (Homoscedasticity is present). وبهذا يكون قد تحقق الشرط.

ب- نتائج تحليل الانحدار المتعدد:

- يتضح من (اختبار F) أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية على مؤشر (Tobin's Q)، حيث أن قيمة اختبار "F" تساوي (11.708)، وهي دالة إحصائياً حيث أن قيمة معنوية الاختبار > 0.001 ، مما يدل على جودة نموذج الانحدار المتعلق بتأثير العوامل المستقلة على مؤشر (Tobin's Q) كمتغير تابع، وأنه يمكن الاعتماد عليه.

- ونجد أن قيمة معامل التحديد (R^2) للعوامل المستقلة ككل = 0.161 (وهي معنوية ودالة إحصائياً وذلك من اختبار F)، أي أن المتغيرات المستقلة ككل (المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة الأربعة) فسرت 16.1٪ من التغيرات التي تحدث في مؤشر (Tobin's Q). وأيضاً نجد أن قيمة معامل التحديد المعدل = 0.147 (وهي معنوية ودالة إحصائياً)، أي أن المتغيرات المستقلة المعنوية فسرت 14.7٪ من التغيرات التي تحدث في مؤشر (Tobin's Q).

- ومن نتائج الارتباط الشبه جزئي (Part Correlation) سيتم حساب تأثير كل متغير مستقل منفرداً (أي بعد حذف أثر المتغيرات المستقلة الأخرى منه) على المتغير التابع. فنجد أن متغير عضوية المرأة في مجلس الإدارة يؤثر منفرداً بنسبة 2.10% على مؤشر (Tobin's Q) (وهو معنوي ودال إحصائياً). ومتغير حجم مجلس الإدارة يؤثر منفرداً بنسبة 0.44% على مؤشر (Tobin's Q) وهو تأثير ضعيف جداً (وغير معنوي). ومتغير استقلالية مجلس الإدارة يؤثر منفرداً تقريباً بنسبة 2.00% على مؤشر (Tobin's Q) (وهو معنوي ودال إحصائياً). ومتغير حجم الشركة يؤثر منفرداً بنسبة 7.95% على مؤشر (Tobin's Q) (وهو معنوي ودال إحصائياً). وأخيراً متغير عمر الشركة يؤثر منفرداً تقريباً بنسبة 0.69% على مؤشر (Tobin's Q) وهو تأثير ضعيف جداً (وغير معنوي). ونجد أن حجم الشركة هو الذي له أكبر تأثير على مؤشر (Tobin's Q).

- ونجد أن معامل الانحدار B_1 للمتغير المستقل (عضوية المرأة في مجلس الإدارة) = - 4.045، وهو معنوي وقيمة المعنوية له > 0.05 ، وإشارته السالبة تشير إلى ارتباطه العكسي مع مؤشر (Tobin's Q)، وأنه كلما زادت عضوية المرأة في مجلس الإدارة بقيمة واحدة قل معدل مؤشر (Tobin's Q) بمقدار 4.045.

- وأن معامل الانحدار B_2 للمتغير الضابط (حجم مجلس الإدارة) = - 0.111، وهو غير معنوي حيث أن قيمة المعنوية له = 0.209، وهي أكبر من $(\alpha = 0.05)$.

- وأن معامل الانحدار B_3 للمتغير الضابط (استقلالية مجلس الإدارة) = - 1.977، وهو معنوي وقيمة المعنوية له > 0.05 ، وإشارته السالبة تشير إلى ارتباطه العكسي مع مؤشر (Tobin's Q)، وأنه كلما زادت استقلالية مجلس الإدارة بقيمة واحدة قل مؤشر (Tobin's Q) بمقدار 2.0 تقريباً.

- وأن معامل الانحدار B_4 للمتغير الضابط (حجم الشركة) = - 0.282، وهو معنوي وقيمة المعنوية له > 0.001 ، وإشارته السالبة تشير إلى ارتباطه العكسي مع

مؤشر (Tobin's Q)، وأنه كلما زاد حجم الشركة بقيمة واحدة قل معدل مؤشر (Tobin's Q) بمقدار ٢٨.٢%.

- وأن معامل الانحدار B_5 للمتغير الضابط (عمر الشركة) = - ٠.٠١٢، وهو غير معنوي حيث أن قيمة المعنوية له = ٠.١١٤ وهي أكبر من $(\alpha = ٠.٠٥)$.

- وبالنظر إلى قيم $|T|$ نستطيع أن نحدد الأهمية النسبية للمتغيرات بالنسبة لتأثيرها على المتغير التابع، فنجد أن حجم الشركة هو الأكثر أهمية وتأثيراً على مؤشر (Tobin's Q) حيث أن قيمة $|T|$ له = ٥.٣٨٥. يليه في الأهمية عضوية المرأة في مجلس الإدارة حيث أن قيمة $|T|$ له = ٢.٧٦٧. يليها في الأهمية استقلالية مجلس الإدارة حيث أن قيمة $|T|$ له = ٢.٦٩٣. ثم يليهم في الأهمية كلا من (عمر الشركة وحجم مجلس الإدارة) حيث أن قيمة $|T|$ لهما = (١.٥٨٦ & ١.٢٥٨) على التوالي وهما غير معنوية.

وتكون معادلة الانحدار كالتالي:

مؤشر (Tobin's Q) (المتنبأ به) = ١٠.٤٨٢ - ٤.٠٤٥ × عضوية المرأة في مجلس الإدارة - ٠.١١١ × حجم مجلس الإدارة - ١.٩٧٧ × استقلالية مجلس الإدارة - ٠.٢٨٢ × حجم الشركة - ٠.٠١٢ × عمر الشركة.

مصفوفة الارتباطات بين متغيرات الدراسة

تم حساب الارتباطات بين جميع متغيرات الدراسة، المتمثلة في المتغير المستقل (عضوية المرأة في مجلس الإدارة)، والمتغيرات الضابطة (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، حجم الشركة، عمر الشركة)، والمتغيرات التابعة (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم، مؤشر (Tobin's Q)). وذلك بحساب معاملات ارتباط بيرسون بين كل المتغيرات وبعضها البعض، وذلك على النحو التالي:

أ- تحليل الارتباطات بين المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة وبين المتغير التابع (معدل العائد على الأصول)

جدول (٨) مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix) بين المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة وبين معدل العائد على الأصول

المتغيرات الضابطة			المتغير المستقل	المتغير التابع	متغيرات الدراسة	
عمر الشركة	حجم الشركة	استقلالية مجلس الإدارة	حجم مجلس الإدارة	عضوية المرأة في مجلس الإدارة	معدل العائد على الأصول	
					١	R Sig.
				١	**٠.٢١٩- ٠.٠٠٠	R Sig.
			١	٠.٠٩٠- ٠.١١٤	**٠.٥٢٢ ٠.٠٠٠	R Sig.
		١	*٠.١٣٩- ٠.٠١٤	٠.٠٠٥- ٠.٩٣٥	*٠.١٤١- ٠.٠١٣	R Sig.
	١	**٠.١٩٨- ٠.٠٠٠	**٠.٣٤٢ ٠.٠٠٠	٠.٠٣٨- ٠.٥٠٥	*٠.١٠٠- ٠.٠٣٧	R Sig.
١	**٠.١٤٦ ٠.٠١٠	٠.١٠٩ ٠.٠٥٤	**٠.٥٢٠ ٠.٠٠٠	٠.٠٩٠- ٠.١١١	**٠.٤٩٩ ٠.٠٠٠	R Sig.

**دالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠١)

* دالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥)

المصدر: الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS V.27).
يُظهر الجدول السابق (٨) ما يلي:

- توجد علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين المتغير المستقل (عضوية المرأة في مجلس الإدارة) وبين المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠١).
- توجد علاقة ارتباط إيجابية قوية نوعاً ما بين المتغير الضابط (حجم مجلس الإدارة) وبين المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠١).
- توجد علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين المتغير الضابط (استقلالية مجلس الإدارة) وبين المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥).
- توجد علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين المتغير الضابط (حجم الشركة) وبين المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥).

- توجد علاقة ارتباط إيجابية متوسطة القوة بين المتغير الضابط (عمر الشركة) وبين المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠١).

ب- تحليل الارتباطات بين المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة وبين المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية)

جدول (٩) مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix) بين المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة وبين معدل العائد على حقوق الملكية

المتغيرات الضابطة			المتغير المستقل	المتغير التابع	متغيرات الدراسة	
عمر الشركة	حجم الشركة	استقلالية مجلس الإدارة	حجم مجلس الإدارة	عضوية المرأة في مجلس الإدارة	معدل العائد على حقوق الملكية	
					١	R Sig.
				١	-.٢٦٣** ٠.٠٠٠	R Sig.
			١	٠.٠٩٠- ٠.١١٤	٠.٤٥٦** ٠.٠٠٠	R Sig.
		١	٠.١٣٩- ٠.٠١٤	٠.٠٠٥- ٠.٩٣٥	٠.١٤٥- ٠.٠١٠	R Sig.
	١	٠.١٩٨** ٠.٠٠٠	٠.٣٤٢** ٠.٠٠٠	٠.٠٣٨- ٠.٥٠٥	٠.١٠٧ ٠.١١٢	R Sig.
١	٠.١٤٦** ٠.٠١٠	٠.١٠٩ ٠.٠٥٤	٠.٥٢٠** ٠.٠٠٠	٠.٠٩٠- ٠.١١١	٠.٣١٣** ٠.٠٠٠	R Sig.

** دالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠١)

* دالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥)

المصدر: الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS V.27).
يُظهر الجدول السابق (٩) ما يلي:

- توجد علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين المتغير المستقل (عضوية المرأة في مجلس الإدارة) وبين المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠١).

- توجد علاقة ارتباط إيجابية متوسطة القوة بين المتغير الضابط (حجم مجلس الإدارة) وبين المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠١).

أثر عضوية المرأة في مجلس الإدارة على الأداء المالي ، لميس باناصر - أ.د/ نجلاء عبدالرحمن

- توجد علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين المتغير الضابط (استقلالية مجلس الإدارة) وبين المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05).

- وأن العلاقة بين المتغير الضابط (حجم الشركة) وبين المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) علاقة إيجابية ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية، حيث أن قيمة المعنوية أكبر من ($\alpha = 0.05$).

- توجد علاقة ارتباط إيجابية متوسطة القوة نوعاً ما بين المتغير الضابط (عمر الشركة) وبين المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01).

ج- تحليل الارتباطات بين المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة وبين المتغير التابع (ربحية السهم)

جدول (١٠) مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix) بين المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة وبين ربحية السهم

المتغيرات الضابطة			المتغير المستقل	المتغير التابع	متغيرات الدراسة	
عمر الشركة	حجم الشركة	استقلالية مجلس الإدارة	حجم مجلس الإدارة	عضوية المرأة في مجلس الإدارة	ربحية السهم	
					١	R Sig.
				١	**٠.٢٩٨- ٠.٠٠٠	R Sig.
			١	٠.٠٩٠- ٠.١١٤	**٠.٤٦٧ ٠.٠٠٠	R Sig.
		١	*٠.١٣٩- ٠.٠١٤	٠.٠٠٥- ٠.٩٣٥	**٠.١٨٨- ٠.٠٠١	R Sig.
	١	**٠.١٩٨ ٠.٠٠٠	**٠.٣٤٢ ٠.٠٠٠	٠.٠٣٨- ٠.٥٠٥	٠.١٠٣ ٠.٠٩٣	R Sig.
١	**٠.١٤٦ ٠.٠١٠	٠.١٠٩ ٠.٠٥٤	**٠.٥٢٠ ٠.٠٠٠	٠.٠٩٠- ٠.١١١	**٠.٣٣٨ ٠.٠٠٠	R Sig.

** دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01)

* دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)

المصدر: الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS V.27).
يُظهر الجدول السابق (١٠) ما يلي:

- توجد علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين المتغير المستقل (عضوية المرأة في مجلس الإدارة) وبين المتغير التابع (ربحية السهم) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠١).

- توجد علاقة ارتباط إيجابية متوسطة القوة بين المتغير الضابط (حجم مجلس الإدارة) وبين المتغير التابع (ربحية السهم) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠١).

- توجد علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين المتغير الضابط (استقلالية مجلس الإدارة) وبين المتغير التابع (ربحية السهم) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠١).

- وأن العلاقة بين المتغير الضابط (حجم الشركة) وبين المتغير التابع (ربحية السهم) علاقة إيجابية ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية، حيث أن قيمة المعنوية أكبر من $(\alpha = 0.05)$.

- توجد علاقة ارتباط إيجابية متوسطة القوة بين المتغير الضابط (عمر الشركة) وبين المتغير التابع (ربحية السهم) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠١).

د- تحليل الارتباطات بين المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة وبين المتغير التابع (Tobin's Q)

جدول (١١) مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix) بين المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة وبين مؤشر (Tobin's Q)

المتغيرات الضابطة			المتغير المستقل	المتغير التابع	متغيرات الدراسة		
عمر الشركة	حجم الشركة	استقلالية مجلس الإدارة	حجم مجلس الإدارة	عضوية المرأة في مجلس الإدارة	Tobin's Q		
					١	R Sig.	مؤشر (Tobin's Q)
				١	*٠.١١٧- ٠.٠٣٩	R Sig.	عضوية المرأة في مجلس الإدارة
			١	٠.٠٩٠- ٠.١١٤	٠.٠٨٦- ٠.١٢٨	R Sig.	حجم مجلس الإدارة
		١	*٠.١٣٩- ٠.٠١٤	٠.٠٠٥- ٠.٩٣٥	- **٠.٢٠٥ ٠.٠٠٠	R Sig.	استقلالية مجلس الإدارة
	١	**٠.١٩٨ ٠.٠٠٠	**٠.٣٤٢ ٠.٠٠٠	٠.٠٣٨- ٠.٥٠٥	**٠.٣١٢ ٠.٠٠٠	R Sig.	حجم الشركة

أثر عضوية المرأة في مجلس الإدارة على الأداء المالي ، لميس باناصر - أ.د/ نجلاء عبدالرحمن

عمر الشركة	R	Sig.	٠.٠٩٠-	٠.٠٩٠-	**٠.٥٢٠	٠.١٠٩	**٠.١٤٦	١
			٠.١١١	٠.١١٣	٠.٠٠٠	٠.٠٥٤	٠.٠١٠	

**دالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠١)

* دالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥)

المصدر: الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS V.27) يُظهر الجدول السابق (١١) ما يلي:

- توجد علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين المتغير المستقل (عضوية المرأة في مجلس الإدارة) وبين المتغير التابع (مؤشر Tobin's Q) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥).

- وأن العلاقة بين المتغير الضابط (حجم مجلس الإدارة) وبين المتغير التابع (مؤشر Tobin's Q) علاقة عكسية ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية، حيث أن قيمة المعنوية أكبر من $(\alpha = 0.05)$.

- توجد علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين المتغير الضابط (استقلالية مجلس الإدارة) وبين المتغير التابع (مؤشر Tobin's Q) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠١).

- توجد علاقة ارتباط عكسية متوسطة القوة نوعاً ما بين المتغير الضابط (حجم الشركة) وبين المتغير التابع (مؤشر Tobin's Q) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠١).

- وأن العلاقة بين المتغير الضابط (عمر الشركة) وبين المتغير التابع (مؤشر Tobin's Q) علاقة عكسية ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية، حيث أن قيمة المعنوية أكبر من $(\alpha = 0.05)$.

النتائج والتوصيات

النتائج :

توصلت الباحثان بناءً على هذه الدراسة التطبيقية إلى مجموعة من النتائج؛ وهي كالتالي:

- بيّنت نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة أن غالبية الشركات محل الدراسة شهدت زيادة في نسبة عضوية المرأة في مجلس الإدارة خلال فترة الدراسة، حيث أن نسبة متوسط عضوية المرأة في مجلس الإدارة للشركات محل العينة قفزت من (١.٩٥%) في عام ٢٠١٤م إلى (١٠.٨٦%) في عام ٢٠١٩م، وهو مؤشر إيجابي يدل على زيادة وعي الشركات بأهمية التنوع في مجلس الإدارة وضرورة تمكين المرأة في المناصب القيادية العليا. وترى الباحثان أن هذه الزيادة في نسبة متوسط عضوية المرأة في مجلس الإدارة هي نتيجة إيجابية ملموسة للبرامج والمبادرات التي

أطلقتها الحكومة السعودية لتمكين المرأة في بيئة الأعمال، وذلك تحقيقاً لأهداف رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

- أظهرت نتائج اختبار الفرضيات وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعضوية المرأة في مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية مقاساً بمعدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم، مؤشر (Tobin's Q). وتعزو الباحثتان السبب في ذلك إلى أن التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة يكفل تنوع الخبرات والمهارات وتعدد الأفكار ووجهات النظر، ويضمن استيعاباً أكبر لاحتياجات أصحاب المصلحة وفهماً أكثر لسلوك المستهلكين، مما يؤدي إلى تعزيز عملية صنع القرار في اجتماعات مجلس الإدارة، الأمر الذي ينعكس على الأداء المالي للشركات. وتتوافق هذه النتيجة مع الدراسات (Abdullah & Ismail, 2013; Martín-Ugedo & Minguez-Vera, 2014; García-Meca et al., 2015; Mateus & Belhaj, 2016; Green & Homroy, 2018; Al-Jedaiah et al., 2019) التي أوضحت وجود تأثير لعضوية المرأة في مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات، في حين تختلف هذه النتيجة مع الدراسات (Mohammad et al., 2018; Jaber, 2020; Satria et al., 2020) التي توصلت جميعها إلى أن وجود المرأة في مجلس الإدارة ليس له أثر على الأداء المالي. وقد يُعزى هذا الاختلاف في النتائج إلى اختلاف البيئة المستهدفة والفترة الزمنية للدراسة والمتغيرات المستخدمة في قياس الأداء المالي.

- أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعضوية المرأة في مجلس الإدارة على معدل العائد على الأصول للشركات المساهمة السعودية، وهو ما يُثبت صحة الفرضية الأولى. حيث أن قيمة اختبار " F " تساوي (٤٠.٠٧٥)، وهي دالة إحصائياً حيث أن قيمة معنوية الاختبار > ٠.٠٠١ . كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن عضوية المرأة في مجلس الإدارة والمتغيرات الضابطة قد استطاعت تفسير ما نسبته ٤٠.٠٪ تقريباً من التغيرات التي تحدث في معدل العائد على الأصول.

- أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعضوية المرأة في مجلس الإدارة على معدل العائد على حقوق الملكية للشركات المساهمة السعودية، وهو ما يُثبت صحة الفرضية الثانية. حيث أن قيمة اختبار " F " تساوي (٢٣.٣٧٢)، وهي دالة إحصائياً حيث أن قيمة معنوية الاختبار > ٠.٠٠١ . كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن عضوية المرأة في مجلس الإدارة والمتغيرات الضابطة قد استطاعت تفسير ما نسبته ٢٧.٦٪ تقريباً من التغيرات التي تحدث في معدل العائد على حقوق الملكية.

- أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعضوية المرأة في مجلس الإدارة على ربحية السهم للشركات المساهمة السعودية، وهو ما يُثبت صحة الفرضية الثالثة. حيث أن قيمة اختبار " F " تساوي (٢٨.٩٧٩)، وهي دالة إحصائياً حيث أن قيمة

معنوية الاختبار > 0.001. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن عضوية المرأة في مجلس الإدارة والمتغيرات الضابطة قد استطاعت تفسير ما نسبته 32.1٪ تقريباً من التغيرات التي تحدث في ربحية السهم.

- أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعضوية المرأة في مجلس الإدارة على مؤشر (Tobin's Q) للشركات المساهمة السعودية، وهو ما يُثبت صحة الفرضية الرابعة. حيث أن قيمة اختبار " F " تساوي (11.708)، وهي دالة إحصائياً حيث أن قيمة معنوية الاختبار > 0.001. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن عضوية المرأة في مجلس الإدارة والمتغيرات الضابطة قد استطاعت تفسير ما نسبته 16.1٪ تقريباً من التغيرات التي تحدث في مؤشر (Tobin's Q).

- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة ذات دلالة إحصائية بين عضوية المرأة في مجلس الإدارة وبين معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وربحية السهم ومؤشر (Tobin's Q) التي تعكس الأداء المالي لشركات العينة. وتتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة (Darmadi, 2011; Dankwano & Hassan, 2018; Al-Jedaiah et al., 2019). وتُرجع الباحثان هذه النتيجة إلى انخفاض تواجد النساء في مجلس الإدارة بالشركات المساهمة السعودية محل الدراسة؛ حيث بلغت أكبر قيمة لإجمالي عضوية المرأة في مجلس الإدارة (25.0%)، كما بلغ إجمالي متوسط عضوية المرأة في مجالس إدارة شركات العينة خلال فترة الدراسة (5.14%)، وهو ما يجعل النساء أقلية في مجلس الإدارة، وبالتالي يتم تهميش أدوئن، والحد من قدرتهن على صنع الفارق وإحداث تغيير جوهري في عملية اتخاذ القرارات التي تساهم في تحسين الأداء المالي، وهذا ما تؤيده نظرية الرمزية والكتلة الحرجة، وتؤكد دراسة محمود (2017، ص 677) التي أوضحت أن انخفاض نسبة النساء يُضعف الرأي الذي تتبناه المرأة في مجلس الإدارة؛ لأن التصويت على القرارات يتم بناءً على رأي الأغلبية. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن وجود المرأة في مجلس الإدارة كان إجراءً شكلياً وليس بناءً على الخبرات والمهارات التي تمتلكها، فالعبرة هنا ليست بتواجد المرأة في مجلس الإدارة وإنما بالسمات الشخصية والمعرفة والخبرات والمهارات التي تتمتع بها، وهذا ما تؤيده نظرية رأس المال البشري. كما أن من المرجح أن يكون أثر عضوية المرأة في مجلس الإدارة أكثر وضوحاً على الأداء غير المالي مقارنةً بالأداء المالي، حيث أشارت دراسة (Abdullah & Ismail (2013, p38 إلى أن عضوية المرأة في مجلس الإدارة لا بد أن تضيف قيمة للشركة ولكن هذه القيمة قد لا تتعكس بشكل واضح على الأداء المالي للشركة.

- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغير الضابط (حجم مجلس الإدارة) وبين معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وربحية السهم التي تعكس الأداء المالي للشركات المساهمة

السعودية محل العينة. وهو ما يمكن تفسيره بأن زيادة حجم مجلس الإدارة يؤدي إلى تنوع الخبرات والمهارات لدى أعضاء المجلس مما يساهم في تحسين القرارات المتخذة، وبالتالي تحسين الأداء المالي للشركة. وتتفق هذه النتيجة مع الدراسات السابقة (المجالي والشاورة، ٢٠١٨؛ يعقوب وبوشرف، ٢٠٢٠؛ Mateus & Belhaj, 2016)، وتختلف مع دراسة عينو وبن عمارة (٢٠١٩) التي أشارت إلى وجود علاقة ارتباط عكسية بين حجم مجلس الإدارة والأداء المالي. كما أظهرت نتائج الدراسة الحالية وجود علاقة ارتباط عكسية بين المتغير الضابط (حجم مجلس الإدارة) ومؤشر (Tobin's Q) ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية.

- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين المتغير الضابط (استقلالية مجلس الإدارة) وبين معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم، مؤشر (Tobin's Q) التي تعكس الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية محل العينة؛ وهذا يعني أن زيادة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة قد يؤدي إلى تعطيل المجلس في اتخاذ القرارات لقلة معرفة الأعضاء المستقلين بمجريات عمل الشركة، الأمر الذي ينعكس سلباً على الأداء المالي للشركة، وهو ما يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة الجويسم وعامر، ٢٠٢٠؛ Abdeljawad & Masri (2020)، ويختلف مع ما توصلت إليه دراسة (Al-Jedaiah et al. (2019)، وقد يُعزى السبب في هذا الاختلاف بين النتائج إلى الاختلاف في بيئة الدراسة المستهدفة والفترة الزمنية التي شملتها الدراسة.

- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين المتغير الضابط (حجم الشركة) وبين معدل العائد على الأصول ومؤشر (Tobin's Q) ممثلاً للأداء المالي لشركات العينة؛ ويدل ذلك على أنه كلما زاد حجم الشركة كلما أصبحت إدارتها أكثر تعقيداً وصعوبة مما ينعكس سلباً على أدائها المالي؛ وتتفق هذه النتيجة مع الدراستين (Lee-Kuen et al. (2017); Matar & Eneizan (2018)، بينما تختلف مع دراسة (Satria et al, (2020) التي توصلت إلى أن حجم الشركة يرتبط إيجاباً بالأداء المالي. كما بيّنت الدراسة الحالية وجود علاقة ارتباط إيجابية بين المتغير الضابط (حجم الشركة) وبين معدل العائد على حقوق الملكية وربحية السهم ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية.

- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغير الضابط (عمر الشركة) وبين معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وربحية السهم التي تمثل الأداء المالي للشركات محل العينة؛ وهذا يدل على أن ارتفاع عمر الشركة يرتبط إيجاباً بأدائها التشغيلي والمالي نتيجة الخبرة التي تمتلكها إدارتها والعاملين لديها، ونظير ثقة المستثمرين فيها. وهو ما يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة الطحان ونخال (٢٠٢٠). بينما توجد علاقة ارتباط عكسية بين المتغير الضابط (عمر الشركة) ومؤشر (Tobin's Q) ولكنها ليست ذات دلالة

إحصائية؛ وهذا يعني أن عمر الشركة لا يؤثر على قيمتها السوقية وتتفق هذه النتيجة مع دراسة أبو شمالة وآخرون (٢٠١٨).

التوصيات

- التوعية بأهمية التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة بالشركات المساهمة السعودية؛ لما يترتب عليه من إضفاء تنوعاً وتوسعاً في الأفكار ووجهات النظر في اجتماعات مجلس الإدارة، واستيعاب كافة احتياجات أصحاب المصلحة، مما يؤدي إلى تعزيز عملية صنع القرار، وتحسين كفاءة المجلس وفعاليتيه، وكذلك لتحقيق أهداف رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ المتعلقة بتمكين المرأة وتفعيل مساهمتها في التنمية الاقتصادية.

- تشجيع الشركات المساهمة السعودية على استقطاب الكفاءات القيادية النسائية في عضوية مجلس الإدارة، بحيث يكون تواجد المرأة بناءً على خبراتها ومؤهلاتها، وليس تواجداً رمزياً حتى تتحقق الفائدة المرجوة من التنوع بين أعضاء مجلس الإدارة.

- تشجيع الشركات المساهمة السعودية على زيادة عدد النساء في مجلس الإدارة للوصول إلى الكتلة الحرجة القادرة على صنع الفارق وإحداث التغيير الجوهري في اجتماعات مجلس الإدارة.

- العمل على إصدار التشريعات واللوائح التي تلزم الشركات المساهمة السعودية بتخصيص نسبة معينة للنساء في عضوية مجلس الإدارة، وذلك إكمالاً للخطوات التي اتخذتها الدولة من خلال الاتفاقية المبرمة بين وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وهيئة السوق المالية السعودية لدعم وتمكين تواجد المرأة في مجلس الإدارة بالشركات المساهمة السعودية.

- ضرورة قيام الجهات المعنية كهيئة السوق المالية ووكالة تمكين المرأة بتنظيم الدورات التدريبية وورش العمل التي تساهم في تأهيل النساء وتزويدهن بالمهارات الأساسية لتولي عضوية ورئاسة مجلس الإدارة بالشركات المساهمة السعودية.

- ضرورة قيام الشركات بالمزيد من الشفافية في إجراءات عملية ترشيح واختيار أعضاء مجلس الإدارة حتى لا يتم استبعاد الكفاءات من كلا الجنسين، ولتحقيق العدالة والمساواة بينهما.

- ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام بخصائص وتركيبية مجلس الإدارة التي تساهم في تطوير وتحسين الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية.

- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول أثر عضوية المرأة في مجلس الإدارة على الأداء للشركات المساهمة السعودية باستخدام مقاييس أخرى للأداء المالي وغير المالي، مما قد يساهم في إيجاد لوائح ومعايير جديدة تدعم وجود المرأة في مجلس الإدارة.

- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول أثر عضوية المرأة في مجلس الإدارة في البيئة السعودية، وتقترح الباحثتان ما يلي:
 - أثر عضوية المرأة في مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري للشركات المساهمة السعودية.
 - أثر عضوية المرأة في مجلس الإدارة على جودة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة السعودية.
 - أثر عضوية المرأة في مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية.
 - أثر عضوية المرأة في مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة في الشركات المساهمة السعودية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أبو شمالة، سامي نصر، الفار، سماح عفيف، وبدير، رامز عزمي. (٢٠١٨). العوامل المؤثرة في الأداء المالي للشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين باستخدام نموذج Tobin's Q. *المجلة العربية للعلوم الإدارية: جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي،* مج ٢٥، ع ٣٤، ٥٢٩ - ٥٦٨.
- أبو عاقولة، سلام جمال ناصر، والداود، خلدون أحمد. (٢٠١٩). أثر خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية على توقيت إصدار التقارير المالية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة اليرموك، إربد.
- أحمد، عماد محمد. (٢٠٢٠). العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري وتأثيرها التفاعلي على الأداء بالشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق الأسهم السعودي *الفكر المحاسبي: جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة،* مج ٢٤، ع ٤٤، ١ - ٥١.
- اغنيم، مها محمد إبراهيم، والعقاب، محمود محمد. (٢٠١٩). أثر خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح: دليل من الأردن (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة اليرموك، إربد.
- الأمين، محمد الشريف، وستي، سيد أحمد. (٢٠٢١). أثر الحوكمة على الأداء المالي من منظور المردودية الاقتصادية: دراسة قياسية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. *مجلة الاستراتيجية والتنمية: جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،* مج ١١، ع ١٤، ٧٩ - ٩٧.
- بضياف، عبد الباقي، شماخي، بوبكر، وبخالد، عائشة. (٢٠١٨). تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية (٢٠٠٩-٢٠١٦). *مجلة الباحث: جامعة قاصدي مرباح ورقلة،* ع ١٨٤، ٥٤٩ - ٥٦٠.
- بطاينة، هنادي تركي محمد، عبد، سوزان رسمي، وسويدان، ميشيل سعيد. (٢٠١٩). أثر هيكل الملكية والحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات الأردنية المدرجة. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال: الجامعة الأردنية - عمادة البحث العلمي،* مج ١٥، ع ١٤، ٩٥ - ١٢٠.
- ثلجي، عامر عبد المجيد إبراهيم، زريقات، زياد محمد سالم، والغرايبة، محمد عبد الرحمن عبد الله. (٢٠١٩). أثر النسب المالية على ربحية السهم الواحد: دليل بورصة عمان للأوراق المالية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة اليرموك، إربد.

جمعان، نجاه. (٢٠١٧). العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة والأداء في الشركات بالتطبيق على البنوك اليمنية. مجلة الدراسات الاجتماعية: جامعة العلوم والتكنولوجيا، مج ٢٣، ع ٣، ١٢١ - ١٤٨.

الجويسم، فتحي محمد صالح، وعامر، محمد عبد الله. (٢٠٢٠). خصائص مجلس الإدارة وأثرها على الأداء المالي: دراسة تحليلية على قطاع البنوك بالسوق السعودي. مجلة أبعاد اقتصادية: جامعة أمحمد بوقرة بومرداس - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ع ١٠، ٣٩ - ٦٦.

الخداش، حسام الدين مصطفى، والوشلي، عبد الرحمن خالد حسين. (٢٠١٩). تنوع مجلس الإدارة وأثره على أداء الشركات المدرجة في بورصة عمان: حالة البنوك وشركات التأمين. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال: الجامعة الأردنية - عمادة البحث العلمي، مج ١٥، ع ٤٤، ٤٦٧ - ٤٨٧.

الريان، علي محمد. (٢٠٢٠). أثر خصائص لجان التدقيق على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية. مجلة رماح للبحوث والدراسات: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية - رماح، ع ٤٠٤، ٩١ - ١٢٨.

الزراعة، أحمد هاني، وأبو نصار، محمد حسين. (٢٠١٥). العوامل المالية المؤثرة على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الأردنية، عمان.

زبير، علوية سعيد عثمان، وكوداي، زينب محمد عثمان، والقحطاني، هنادي يحيى مرعي (٢٠٢١). أثر تمكين المرأة السعودية بكسر السقف الزجاجي على تعزيز دورها في القيادة والريادة: دراسة تطبيقية على سيدات الأعمال بالسعودية. المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، مج ٥، ع ١٤٤، ١٣٤ - ١٥٠.

الزعيبي، ناديا محمود، وسويدان، ميشيل سعيد. (٢٠١٦). أثر خصائص مجلس الإدارة على أتعاب التدقيق في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان: دراسة تحليلية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة اليرموك، اربد.

زغود، تبر. (٢٠١٩). تأثير خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح: دراسة اختبارية على عينة من شركات المساهمة العائلية بالجزائر خلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٦. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية: جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، مج ٦، ع ٢٤، ١ - ١٦.

زلوم، نضال عمر، وبقيلة، بسام خليل. (٢٠٢١). أثر تنوع مجلس الإدارة في الابتكار للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال: الجامعة الأردنية - عمادة البحث العلمي، مج ١٧، ع ١٤، ٣١ - ٥٢.

السمادوني، حماده فتح الله محمد، العجمي، هاله عبد الفتاح، وصالح، رضا عبد القادر. (٢٠٢٠). أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على مستوى

الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية مع دراسة تطبيقية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة كفر الشيخ، كفر الشيخ.
الشديقات، أزهار قاسم محمد، وبنو أحمد، عودة أحمد سليمان. (٢٠١٨). أثر نسبة الإناث في مجلس الإدارة على الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت، المفرق.

شهبان، يوسف محمد، والرمحي، نضال محمود. (٢٠١٣). أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الزرقاء، الزرقاء.
الصائح، نجات بنت محمد سعيد. (٢٠١٩). الفكر القيادي للمرأة السعودية في ظل التحول الوطني. العلوم التربوية: جامعة القاهرة - كلية الدراسات العليا للتربية، مج ٢١، ع ١٤، ١٥٢ - ١٧٩.

الطحان، إبراهيم محمد، ونخال، أيمن محمد صبري. (٢٠٢٠). أثر تنوع مجلس الإدارة وفقاً للجنس على الأداء المالي للشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة: جامعة كفر الشيخ - كلية التجارة، ع ١٠، ٥٥٣ - ٥٨٩.

الطراونة، رشا جمال خلف، وأبو طنجة، عبد السلام محمود صالح. (٢٠٢٠). أثر التكلفة المستهدفة على تحسين الأداء المالي: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة مؤتة، مؤتة.

عبد الفتاح، ريم خميس. (٢٠١٩). أثر وجود المرأة في مجالس الإدارة على تحسين أداء الشركات الإماراتية. الإدارة العامة: معهد الإدارة العامة، س ٦٠، ع ٢٤، ٢٧٩ - ٣٣٦.

عبويني، محمد حكمت محمود، والعمرى، أحمد محمد. (٢٠١٦). تأثير الحاكمية المؤسسية والرافعة المالية على قيمة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال: الجامعة الأردنية - عمادة البحث العلمي، مج ١٢، ع ٤٤، ٨٩٩ - ٩١٧.

عبيدات، زياد محمد محمود. (٢٠١٨). محددات الأداء المالي في شركات التأمين الإسلامية الأردنية. مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية: جامعة العلوم الإسلامية العالمية - عمادة البحث العلمي، مج ٤، ع ١٤، ٨٥ - ١٢٢.

علي، إبراهيم زكريا، وعتش، عبده أحمد. (٢٠٢١). أثر مشاركة المرأة في مجلس الإدارة على فعاليته في تحقيق أهداف حوكمة الشركات: دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة: جامعة كفر الشيخ - كلية التجارة، ع ١١، ١٨٣ - ٢١٧.

- العلي، أروى محمد وحيد، وتركي راجي. (٢٠١٨). أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية: دراسة تطبيقية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة اليرموك، اربد.
- علي، عرفات حمدي عبد النعيم. (٢٠١٩). تأثير الدور الحوكمي لمجلس الإدارة في تحسين القيمة الملائمة لدوافع الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول المالية وذلك من منظور المستثمرين: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية. مجلة البحوث المحاسبية: جامعة طنطا - كلية التجارة - قسم المحاسبة، ع ٢، ١٢٥ - ١٦٣.
- العودات، أنس ابراهيم، والخطيب، حازم بدر. (٢٠١٥). أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية وفقاً لنموذج (Tobin's Q): دراسة اختبارية على البنوك التجارية الأردنية ٢٠٠٩-٢٠١٤ (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- عودة، محمد حسام أحمد، والتميمي، أرشد فؤاد مجيد إبراهيم. (٢٠١٤). أثر القيمة الاقتصادية المضافة ومؤشر توبين الكلفة الاستبدالية على أداء الشركات المساهمة العامة في الأردن (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة عمان العربية، عمان.
- عينو، سندس شايب، وبن عمار، نوال (٢٠١٩). أثر مجلس الإدارة كآلية للحوكمة على الأداء المالي: دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٦). مجلة العلوم الإنسانية: جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، مج ٦، ع ٢٤، ٧٣٥ - ٧٥١.
- غريب، عادل ممدوح. (٢٠١٥). أثر الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي للبنوك السعودية: دراسة تطبيقية. مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي، مج ١٩، ع ٥٦٤، ١٢٣ - ١٦٤.
- غريب، عادل ممدوح. (٢٠١٦). أثر خصائص مجلس الإدارة والملكية المؤسسية في جودة المراجعة الخارجية في الشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية. الإدارة العامة، س ٥٦، ع ٣، ٤٩٤ - ٥٣٢.
- الغول، أسيل تيسير عبد الحليم، والمبيضين، هيثم إدريس. (٢٠١٨). أثر التدفقات النقدية على ربحية السهم في البنوك التجارية الأردنية: دراسة تطبيقية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الاسراء الخاصة، عمان.
- القصيري، باسل محمد قاسم، وراحلة، محمد ياسين. (٢٠١٩). أثر هيكل مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري في البنوك التجارية الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت، المفرق.
- القضاة، مصطفى عبد الله أحمد، والكبيسي، عبد الستار عبد الجبار عيدان. (٢٠١٣). تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة

- الصناعية الأردنية للفترة من ٢٠٠٥-٢٠١١. (رسالة دكتوراه غير منشورة).
جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان.
- المجالي، هدى عصر، والشواور، فيصل محمود مسلم. (٢٠١٨). أثر الحوكمة على الأداء المالي للشركات الأردنية المساهمة العامة: دراسة تطبيقية على الشركات التعدينية الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة مؤتة، مؤتة.
- المحاميد، طارق رفاعي، والرباع، حسين محمد. (٢٠١٨). أثر خصائص بنية مجلس الإدارة على الإفصاح عن المخاطر لدى الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة اليرموك، اربد.
- محمد، أحمد سليم. (٢٠٢٠). أثر التمثيل النسائي بمجالس الإدارات على العلاقة بين كل من جودة المراجعة وسياسات توزيع الأرباح والمسؤولية الاجتماعية وبين الأداء السوقي للشركات المقيدة العصرية. *الفكر المحاسبي: جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة، مج ٢٤، ع ٤٤، ١-٦٣*.
- محمد، حسين يوسف، وصالح، هدى دياب أحمد. (٢٠١٤). دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات لزيادة كفاءة الأداء المالي بمنظمات الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة ميدانية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة أم درمان الإسلامية، أم درمان.
- محمد، عبد الله حسين يونس. (٢٠٢١). أثر حوكمة مجلس الإدارة على قبول المخاطرة دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، مج ٥، ع ٢٤، ١ - ٤٠*.
- محمد، نجوى تاج السر احمد، وتاي الله، صالح حسب الرسول البدوي. (٢٠١٧). دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء المالي لشركات النقل: دراسة ميدانية بالتطبيق على شركة ريبا للنقل (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة أم درمان الإسلامية، أم درمان.
- محمود، عبد الحميد العيسوي. (٢٠١٧). أثر نوع أعضاء مجالس الإدارة ولجان المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية. *الفكر المحاسبي: جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة، مج ٢١، ع ٤٤، ٦٢٦ - ٦٩٣*.
- مرقص، فوزي عبد الباقي فوزي، ومحمد، سمر عبد الرحمن سلامة. (٢٠٢٠). العلاقة بين التنوع الجنسي في مجلس الإدارة والتحفيز المحاسبي: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية. *مجلة البحوث التجارية: جامعة الزقازيق - كلية التجارة، مج ٤٢، ع ٣٤، ١٦ - ٤٨*.
- الميزر، هند عقيل محمد. (٢٠١٧). المرأة السعودية من التهميش إلى التمكين في التعليم والعمل. *المجلة العربية للدراسات الأمنية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مج ٣٢، ع ٦٨٤، ١٢٧ - ١٥٤*.

النمرين، عبد الله محمود عبد الله، والدعاس، عبد الله أحمد عبد الله. (٢٠١٩). ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثرها على ربحية السهم في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، عمان.

الهياجنة، صالح سليمان، والشواقفة، وليد محمد. (٢٠١٣). أثر العوامل الداخلية والاقتصادية والحصة السوقية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية في ظل الأزمة المالية العالمية المعاصرة: دراسة تطبيقية من ٢٠٠٠-٢٠١١ (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان.

هيئة السوق المالية السعودية (٢٠١٧). لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم (١٦-٨-٢٠١٧) وتاريخ ١٦/٥/١٤٣٨هـ، بناءً على نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣ وتاريخ ١٤٣٧/١/٢٨هـ، وتعديلاتها.

وكالة الأنباء السعودية (٢٠٢٠)، مُتاح على:

<https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=2167944>

، تاريخ الدخول: ١٤/١٢/٢٠٢٠م. 7944 يعقوب، مروة، وبوشرف، جيلالي. (٢٠٢٠). أثر خصائص مجلس الإدارة على أداء المؤسسات الاقتصادية. مجلة الاستراتيجية والتنمية: جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مج ١٠، ع ١، ٢٦ - ٤٤.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Abdeljawad, I., & Masri, R. M. (2020). Board Characteristics and Corporate Performance: Evidence from Palestine. *An-Najah University Journal for Research-B (Humanities)*, 34(4), 745 – 770.

Abdullah, S.N., & Ismail, K.N.I.K. (2013). Gender, Ethnic and Age Diversity of the Boards of Large Malaysian Firms and Performance. *Journal Pengurusan*, 38, 27-40.

Al-Jedaiah, A., Kharabsheh, B & El-Nader, G. (2019). The Impact of Board Composite of the Board of Directors on the Financial Performance of the Jordanian Commercial Banks. (Unpublished Master Thesis), Yarmouk University, Irbid, Jordan.

Dankwano, R. N., & Hassan, Z. (2018). Impact of Gender Diversity on Indian firm's Financial Performance.

- International Journal of Management, Accounting, and Economics*, 5(5), 319-341.
- Darmadi, S. (2011). Board diversity and firm performance: The Indonesian evidence. *Corporate ownership and control Journal*, 8.
- Ezat, A. N. (2019). The impact of corporate governance structure on the readability of board of directors' report in Egyptian environment. *Journal of Accounting Research*, Faculty of Commerce, Tanta University, Forthcoming.
- García-Meca, E., García-Sánchez, I. M., & Martínez-Ferrero, J. (2015). Board diversity and its effects on bank performance: An international analysis. *Journal of Banking & Finance*, 53, 202-214.
- Green, C. P., & Homroy, S. (2018). Female directors, board committees and firm performance. *European Economic Review*, 102, 19-38.
- Herdhayinta, H. (2014). *The influence of board diversity on financial performance: An empirical study of Asia-Pacific companies* (Master's thesis, Universiteti Agder/University of Agder).
- Hili, W., & Affess, H. (2012). Corporate boards gender diversity and earnings persistence: The case of French listed firms. *Global Journal of Management and Business Research*, 12(22).
- Hillman, A. J., Shropshire, C., & Cannella Jr, A. A. (2007). Organizational predictors of women on corporate boards. *Academy of management journal*, 50(4), 941-952.
- Jaber, Y. (2020). Gender diversity and financial performance of the stock exchange listed companies [Special issue]. *Corporate Ownership & Control*, 17(4), 257-267.
- Lee-Kuen, I. Y., Sok-Gee, C., & Zainudin, R. (2017). Gender diversity and firms' financial performance in Malaysia. *Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance*, 13(1), 41-62.

- Luo, J. H., Xiang, Y., & Huang, Z. (2017). Female directors and real activities manipulation: Evidence from China. *China Journal of Accounting Research*, 10(2), 141-166.
- Martín-Ugedo, J. F., & Minguez-Vera, A. (2014). Firm performance and women on the board: Evidence from Spanish small and medium-sized enterprises. *Feminist Economics*, 20(3), 136-162.
- Matar, A., & Eneizan, B. M. (2018). Determinants of financial performance in the industrial firms: Evidence from Jordan. *Asian Journal of Agricultural Extension, Economics & Sociology*, 1-10.
- Mateus, C., & Belhaj, S. (2016). Corporate governance impact on bank performance: Evidence from Europe. *Corporate Ownership and Control*, 13(4), 583-597.
- Mohammad, S. J., Abdullatif, M., & Zakzouk, F. (2018). The effect of gender diversity on the financial performance of Jordanian banks. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 22(2), 1-11.
- Reguera-Alvarado, N., de Fuentes, P., & Laffarga, J. (2017). Does board gender diversity influence financial performance? Evidence from Spain. *Journal of Business Ethics*, 141(2), 337-350.
- Pervin, R., & Rashid, M. M. (2019). Board Characteristics and Firm Performance: Evidence from Listed Banking Institutions of Bangladesh. *The cost and management*, XLVII, 1, 3-10.
- Rose, C. (2007). Does female board representation influence firm performance? The Danish evidence. *Corporate Governance: An International Review*, 15(2), 404-413.
- Satria, Y., Mahadwartha, P. A., & Ernawati, E. (2020). The Effect of Gender Diversity on Company Financial Performance. In 17th International Symposium on Management (INSYMA 2020) (pp. 470-475). Atlantis Press.
- Shaheen, Y., & Jaradat, N. (2019). Corporate Governance Impact on Insurance Firm's Performance. The Case of

- Palestine. *JiL journal of Human and Social Sciences, JiL Scientific Research Center*, 57, 153-170.
- Singh, S. (2014). *Impact of corporate social responsibility disclosure on the financial performance of firms in UK* (Master's thesis, University of Twente).
- Terjesen, S., Couto, E. B., & Francisco, P. M. (2015). Does the presence of independent and female directors' impact firm performance? A multi-country study of board diversity. *Journal of Management & Governance*, 20(3), 447-483.
- Torchia, M., Calabrò, A., & Huse, M. (2011). Women directors on corporate boards: From tokenism to critical mass. *Journal of business ethics*, 102(2), 299-317.